

2180

—

2180

Σ 12180

—

01

2180
Σ 12180
01/12/20

١٦٥٥٥

الحمد لله الذي

ليكن الشكر والحمد لله

للعبد الفقير المعترف بالجز والتقصير

الشكر لله العزى الشافعي

الاشعرى الغرضي غفر الله

له ولوالديه

واحسن اليهما

والله

امين

شرف بها صاحبها العبد
الفقير الحقير الشكر لله
على مولاه العبد عبد
محمد المشي الفقير في غرض
الله له ولوالديه والمسلمين
امين

٣١٨٥
٤١١٤٧



٩٤٩٥

نعمة فالأولى فيه الجملة الاسمية لتدل على الدوام
 كالصفات الثابتة الدائمة انتهى والشكر لغة
 هو الحمد عرفاً وغرفاً صرّف الحمد جميع ما انعم الله
 به عليه إلى ما خلق لأجله والمدح لغة الثناء للشيء
 على جميل مطلقاً على جملة التعظيم وعرفاً ما يدل
 على اتصاف الممدوح بنوع من الفضائل فلهذه ستة
 أشياء حمدان وشكران ومدحان ثلاثة لغوية
 وثلاثة عرفية وبين كل اثنين منها نسبة مرتب
 أربع منطوقية إما التباين أو التساوي أو العموم
 مطلقاً أو العموم من وجه ووجه المحصران التبيين
 أن لم يتصادقا فمتساويان كالحمد للغوي والشكر
 العرفي وإن تصادقا كلياً فمتساويان كالحمد العرفي
 والشكر اللغوي وتصادقا وانفردا أحدهما بطرف
 عمومته فعموم مطلق كالحمد اللغوي والمدح مطلقاً
 أو تصادقا وانفرد كل منهما بطرف عمومته فعموم
 وخصوص من وجه كالحمد اللغوي والحمد العرفي أو
 كالحمد اللغوي والشكر اللغوي فالحمدان مثلاً
 يجمعان في الثناء باللسان في مقابلة أحسان
 وينفرد الحمد اللغوي في الثناء باللسان لا في
 مقابلة أحسان وينفرد الحمد العرفي في الثناء
 باللسان في مقابلة أحسان وحينئذ فنورد
 الحمد عرفاً أعم ومتعلقاً بخاص وهو النعمة ومورد
 الحمد اللغوي أضيق ومتعلقه أعم فعلم من هذا
 أن بين الحمدين العموم والخصوص الوجهي وبين
 مورديهما العموم المطلق وبين متعلقيهما العموم
 والخصوص

والخصوص المطلق كذلك وما قلناه من النسبة
 بين الحمدين ومورديهما ومتعلقيهما يقال
 بين الحمد العرفي والشكر اللغوي ومورديهما
 ومتعلقيهما سواء بسواء وانظر بين كل اثنين
 من هذه الستة كما نظرت بين الحمدين تجد بينهما
 نسبة من النسب الأربع **واعلم** أن مقابل
 الحمد الذم ومقابل الشكر الكفران ومقابل
 المدح الهجو ومقابل الثناء التثنية **الثانية**
 الحمد من حيث هو لا بالنظر لجهة السالف كقوله
 على أربعة أنواع حمد قديم لقديم أو لا وحمد قديم
 لحادث فيما لا يزال وحمد حادث لقديم وحمد
 حادث لحادث **الثالثة** اختلف في جملة الحمد
 فقيل خبرية لفظاً ومعنى وقيل انشائية لفظاً
 ومعنى وقيل بالنقصان وهي إما خبرية لفظاً
 انشائية معنى لمحصل الحمد بالشكل بجامع الأدعا
 لم دلولها وهو الأصح ويجوز أن تكون موضوعاً
 شراً عاماً لا تشاؤلاً لها من الأعراب لاها استيناف
 وقيل هي كبرى أو صغرى أو صغرى كبرى ولا الحق
 الآخر أن قد خبرها مفرداً أو الاقوال أن قد ر
 جملة فعلية ويجري هذا البحث في الجملة
 الثانية من حيث كونها خبرية أو انشائية صغرى
 أو كبرى ذات وجه أو ذات وجهين والحق أنها خبر
 صغرى ذات وجه مجتمعة برفع **الرابعة**
 خبر جملة الحمد لله واجبة الحذف لأنه متعلق بحجاز
 والمجرور والقاعدة أن متعلق الظرف والحار والمجرور

إذا كانت انشائية لفظاً مدحاً أو ثناءً
 على الساقط والخير بالحق مدحاً أو ثناءً
 فية

كما عملت الأصحاب
 ولا عمل لها

متى وقع خبرا او حالا او صفة او صلة وجب حذفه والا
 جاز حذفه **الرابعة** ال في الحمد هل هي المعرفة
 ام المجهول واللام للفرق بين هذين في التعريف والاستغفار
 ام اللام والمجهول للتوصل الى النطق بالساكن اقول
 ثلاثة وعلى كل فالحمد معرف وهل لام التعريف
 فيه للاستغفار كما هو مذهب الجمهور ام للمجهول كما
 هو مذهب البعض يخشى لان لام الله للاختصاص
 فلا فرد منه لغيره او للحمد كما التي في قوله تعالى
 اذ هبنا الغار كما نغله العرين عبد السلام
 واجازه الواحدي على معنى ان الحمد الذي حمد الله
 به نفسه وخد به انبياءه واوليائه مختص
 به والعبادة بحد من ذكر فلا فرد منه لغيره هذا
 ثلاثة واولى الثلاثة المجهول كما يقال للام
 التعريف انها للمجهول يقال انها الحقيقية
 والطبيعة والماهية المطلقة اذ الاربعة
 مترادفة وانما اختلفت الالفاظ باختلاف
 الاصطلاحات كاصطلاح اللغويين والحقا
 والمعانيين والمناطق والحكام ومقلديهم في ذلك
الخامسة لام المجرى في الحمد لله قبل الملك وقبل
 لشبهه وقبل للاختصاص والاستحقاق وانما اختلفت
 هذه المعاني الثلاثة بالذكر هنا دون غيرها من
 معاني اللام لثلاثين المعلومة المذكورة في كتب
 النحويين مما سبقتها بالمقام ولها باعتبار ما قبلها
 وما بعدها اربعة اوجه عقلية وذلك اما ان يكون
 ما بعدها يملك وما قبلها يملك او لا او ما بعدها

يملك

يملك وما قبلها لا يملك كقولك المغفرة لزيد او
 ما بعدها لا يملك وما قبلها يملك كقولك البار
 للدار والجار الجار **فالاوولى** لام الملك **والثانية**
 معطلة خارجا **والثالثة** لام شبه الملك
والرابعة لام الاختصاص والاستحقاق واذا
 ضربت هذه الاحوال الثلاثة للام في انواع ال
 الستة التي هي ال الاستغرافية في كل فرد او
 الجنسية سواء اعتبر المجهول صادقا على الحمد
 القدير او الحادث او العبدية سواء كان
 المجهول الحمد الواجب والممكن حصل ثمانية عشر
 صورة ذكرتها مفصلة في رسالتي فتاحية عنوان
 الجملة باعتبار التسمية والجدلة فذلك مما
 تظن بالمراد ان كنت مر السناد **السادسة**
 قضية الحمد لله من اى القضايا ما والجواب
 انها شخصية وكلية وجزئية وليس ذلك الا
 باعتبار كون الحمد لله والاستغفار اولي العبد
 لقانونا واما قضية خبرها فتخصيص كل واحد
 الاقوال الثلاثة في وضع الضمير من انه وضع
 كلياً واستعمل خبرياً واما على انه كلي وضعاً
 واستعمالاً فكلية وانظر ما سوره حينئذ هل
 هو العموم او غيره **قوله** والصلاة قال في المعنى
 الصلاة في الاصل العطف لكنها بالنسبة اليه
 تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى
 الدعاء والحوار الصلاة مشتركة لفظاً ومعنى
 لغة زكريا فاللفظ يستعمل في الاقوال والافعال في الدعاء
 القول حقيقة

في قوله الصلاة قال في المعنى الصلاة في الاصل العطف لكنها بالنسبة اليه تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الدعاء والحوار الصلاة مشتركة لفظاً ومعنى لغة زكريا فاللفظ يستعمل في الاقوال والافعال في الدعاء القول حقيقة

في العطف كثر العطف يراد به الرحمة والاستغفار
والنصر فيختلف باختلاف المسند اليه قالت
الحديث المقصود بالصلاة على النبي التقرب الى الله
تعالى بامثال امره وقضاهي النبي علينا ونعمه
ابن عبد السلام فقال ليست صلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم شفاعته له فان مثلنا لا
يشفع مثله لكن الله امرنا بمكافات من احسن
البيان فان عجزنا عنه كما فيناه بالدعاء فارشدنا
الله لما عمل عجزنا عن مكافاة نبيينا الى الصلاة
عليه انتمى فتح الباري **قوله** والسلام السلام السلام
اسم من التسليم وقيل مصدر ثلاثي او مزيد
والاول اصح والمعنى جعله الله سالما من المكروه
وانما لم يكف بالصلاة رعاية لظاهر قوله صلوا
عليه وسلموا تسليما ولكراهية افراد احد هتا
عن الآخر **قوله** على رسول الله قال بعض المحققين
كلمة على في مثل هذا المقام مجردة عن المخبرة كذا
قوله تعالى فتوكل على الله **قوله** باليمن جمع يمين
وهي العطية والشيء المعطى **قوله** اعلم هو لفظ
يؤتى به لشدة الاعتناء بما بعده خصوصا مع قوله
وقال اعلم ولم يقل اعلموا اشارة الى انه فرض عين على
كل مكلف لا فرض كفاية على المجموع بحيث اذا فعله
البعض سقط عن الباقي قال العلامة المناوي
فان قلنا فما حكمة اختيارها على اقوالنا سمع
واذروا فهم واعرف مع ان كلامها يدل على الاهتمام
فالجواب عن الاول ان الامر بالقراءة يقتضي

تحصيل

في العطف كثر العطف يراد به الرحمة والاستغفار
والنصر فيختلف باختلاف المسند اليه قالت
الحديث المقصود بالصلاة على النبي التقرب الى الله
تعالى بامثال امره وقضاهي النبي علينا ونعمه
ابن عبد السلام فقال ليست صلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم شفاعته له فان مثلنا لا
يشفع مثله لكن الله امرنا بمكافات من احسن
البيان فان عجزنا عنه كما فيناه بالدعاء فارشدنا
الله لما عمل عجزنا عن مكافاة نبيينا الى الصلاة
عليه انتمى فتح الباري **قوله** والسلام السلام السلام
اسم من التسليم وقيل مصدر ثلاثي او مزيد
والاول اصح والمعنى جعله الله سالما من المكروه
وانما لم يكف بالصلاة رعاية لظاهر قوله صلوا
عليه وسلموا تسليما ولكراهية افراد احد هتا
عن الآخر **قوله** على رسول الله قال بعض المحققين
كلمة على في مثل هذا المقام مجردة عن المخبرة كذا
قوله تعالى فتوكل على الله **قوله** باليمن جمع يمين
وهي العطية والشيء المعطى **قوله** اعلم هو لفظ
يؤتى به لشدة الاعتناء بما بعده خصوصا مع قوله
وقال اعلم ولم يقل اعلموا اشارة الى انه فرض عين على
كل مكلف لا فرض كفاية على المجموع بحيث اذا فعله
البعض سقط عن الباقي قال العلامة المناوي
فان قلنا فما حكمة اختيارها على اقوالنا سمع
واذروا فهم واعرف مع ان كلامها يدل على الاهتمام
فالجواب عن الاول ان الامر بالقراءة يقتضي

تحصيل الالفاظ والامر بالعلم يقتضي تحصيل المعاني
والمقصود الثاني لا الاول **وعن** الثاني ان الامر
بالسمع يقتضي الانصات للالفاظ والاصغار اليها
والامر بالعلم يقتضي تحصيل معانيها والمقصود
الثاني لا الاول **وعن** الثالث ان الامر بالدراية
يقتضي تحصيل المعاني على الثاني والمنهلة لان
الدراية هي العمل بالحاصل بقدر التفكير والتحليل
فلا يلحق بالاهتمام الذي يقتضي السرعة بخلاف
الامر بالعلم فانه يقتضي تحصيلها بسرعة من غير
مؤجلة **وعن** الرابع ان الامر بالعلم يستدعي كلاما
سابقا والامر بالعلم يستدعي كلاما لاحقا
فاللأول استعمال اعلم لان الكلام ليس سابقا
وعن الخامس ان الامر بالمعرفة يقتضي تحصيل
الجزئيات والامر بالعلم يقتضي تحصيل الكليات
والمطلوب في هذا العلم ابراهيم والمسائل الكليات
فناسب استعمال اعلم قلت وفيه نظر اذ لا يتأتى
ذلك الا على القول بتغايرها اما على القول بتوابعها
فلا يبين من الجواب واما العلم القديم فتشابه لهما
حقيقة وتعلقا ومعلقا اذ يتعلق بالكليات
والجزئيات على المعتمد عندها هل السنة ويتعلق
بالواجب والجائز والمستحيل الذاتي والعرضي
قوله ان الحكم انما الحكم له مدلولان لغوي
وعرفي فمدلوله اللغوي المنع قال في الصحاح حكى
الرجل تحكما اذا منعه مما اراد وعرفا انواع
ثلاثة عقلية وعادية وشرعية وسياقية حقيقة

سليخ

الان قيل كقولنا
في العطف كثر العطف يراد به الرحمة والاستغفار
والنصر فيختلف باختلاف المسند اليه قالت
الحديث المقصود بالصلاة على النبي التقرب الى الله
تعالى بامثال امره وقضاهي النبي علينا ونعمه
ابن عبد السلام فقال ليست صلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم شفاعته له فان مثلنا لا
يشفع مثله لكن الله امرنا بمكافات من احسن
البيان فان عجزنا عنه كما فيناه بالدعاء فارشدنا
الله لما عمل عجزنا عن مكافاة نبيينا الى الصلاة
عليه انتمى فتح الباري **قوله** والسلام السلام السلام
اسم من التسليم وقيل مصدر ثلاثي او مزيد
والاول اصح والمعنى جعله الله سالما من المكروه
وانما لم يكف بالصلاة رعاية لظاهر قوله صلوا
عليه وسلموا تسليما ولكراهية افراد احد هتا
عن الآخر **قوله** على رسول الله قال بعض المحققين
كلمة على في مثل هذا المقام مجردة عن المخبرة كذا
قوله تعالى فتوكل على الله **قوله** باليمن جمع يمين
وهي العطية والشيء المعطى **قوله** اعلم هو لفظ
يؤتى به لشدة الاعتناء بما بعده خصوصا مع قوله
وقال اعلم ولم يقل اعلموا اشارة الى انه فرض عين على
كل مكلف لا فرض كفاية على المجموع بحيث اذا فعله
البعض سقط عن الباقي قال العلامة المناوي
فان قلنا فما حكمة اختيارها على اقوالنا سمع
واذروا فهم واعرف مع ان كلامها يدل على الاهتمام
فالجواب عن الاول ان الامر بالقراءة يقتضي

كل منهما فالعقلي نوعان اثبات امر لا امر او نفي امر عن
امر اذ كل من الاثبات والنفي مدلول للحكم العقلي
وحينئذ فالتعريفان لمدلول لفظ الحكم العقلي
فهو مشترك والعقلي المنسوب للعقل اما لغة اذ
عرفا فالعقل لغة الشئ والشيء والمنع قال في
الصحاح عقلت البعير اعقله عقلا اذا عقلت وظيفته
مع ذراعيه فشددت بينهما جميعا في وسط الذراع
وسمي المنع عقلا لانه لا انسان لا يمنع من النواحي
الاعقله وعرفا تصبى القلب على ادراك مقوري
او تصدق وقد قسم بعضهم العقل الى اربعة اقسام
هيولي وعزيري وملكي وفعال فالمهيولي نسبة
الى هيولة وهي الطينة التي خلق منها ادم عليه
السلام وهو عقل الصبيان والغريزي هو الانطباع
على الشئ والانعكاس عليه والملكي هو ملكة
تقتدر بها على العلم دون التعبير بما في المراد
والفعال هو ذلك مع التعبير بما في المراد **قوله**
يخصر في ثلاثة اقسام كما قول وجه المحصر كما
قيل ان الحكم لا يخلو اما ان يقبل الثبوت فقط او النفي
فقط او هما معا الاول الواجب والثاني المستحيل
والثالث المجاز انتهى فيجب وعندى في هذا
الوجه بحث وهو ان الحكم هو الثبوت والنفي والثبوت
والنفي لا يقبل الثبوت والنفي اذ لا معنى لقول الشئ
لنفسه والمخلص من هذا اعتبار المجاز في الكلام
ثم المجاز اما ان يكون من مجاز الحذف والمخزون
متعلق بالحكم الذي هو النسبة الاسنادية او من

المجاز

المجاز المرسل فيكون من بابا طلاق الحكم على المحكوم
به وهو المجزوم ومفهوم المحمول والاصح عندي في وجه
المحصران يقال الحكم الذي هو الثبوت والنفي
يقضي مثبتا ومنفيا والمثبت والنفي ليس الا
النسبة الاسنادية فهي متعلق الحكم ومورده
والمختصر انما هو ذلك المتعلق الذي هو النسبة
الاسنادية لا الحكم الذي هو الثبوت والنفي
وحينئذ انحصرت النسبة في الثلاثة وقيل
عليها واجبة ومستحيلة وجائزة لان كیفيتها اما
الوجوب والامتناع او الجواز اذ ليس لها الا هذه
الكيفيات الثلاث فلهذا انحصرت فيها واما
اطلاق الحكم وارادة المحكوم به فهو ظاهر جلي لا
يخفى على العقلاء من اهل هذا الفن والحاصل
ان المحصور في الوجوب والامتناع والجواز
اما متعلق الحكم واما الحكم بمعنى المحكوم به واما
الحكم باقيا على حقيقته من الثبوت والنفي تبعا
لمحله الذي هو المثلث والنفي لا استقلال له
ويكون حصرا اذ ذلك من باب حصرا لا زمر تبعا
لحصر ملزومه اذ لا يوجد ملزوم بدون لازمه
فهذا ما ظهر لنا في تحقيق هذا المحل المضيق
وخطابنا انما هو للعقل وما يعقلها الا العالمون
قوله الوجوب والامتناع والجواز هذه
الثلاثة مصادرها الواجب والمجاز والمستحيل
وكل منها اسم فاعل فرع عن المصدر ومعرفة
الفرع تستلزم معرفة الاصل وزيادة وحقيقة

والا با والاميات والمشاخ وانما سمي خطاب الرسل
بالكليف حكما شرعيا لانهم مبدعون عن الله
في تبيينهم واذا تقررت ان الحكم خطاب الله فلا حكم الا
بقية خلافا للمعتزلة القائلين بتحكم العقل والمراد
بالخطاب هنا المخاطب به من طلاق المصدر واردة
اسم المفعول كالحلق بمعنى الخلق اذا الخطاب لغة
توجيه الكلام نحو الغير للافهام وعرفا الكلام الذي
يقصد به من هو اهل التلخيص فخطابه تعالى كلامه
النفساني القديم لازلي المسمى بذلك ازل على الاعم
والمشغول بافعال المكلفين مخرج الخطاب با الله تعالى
المتعلق بغير فعل المكلف كالمشغول بذاته وصفاته
وافعاله وذوات المكلفين والجملات والاعراض
الذاتية ليست افعالا وخرج بالاعتضا المتعلق بفعل
المكلف لا بالاعتضا والتخيير والاخصر من هذا
التعريف ان يقال الحكم الشرعي خطاب الله المتعلق
بفعل المكلف بالاعتضا او التخيير فالخطاب توجيه
الكلام نحو الغير للافهام والمراد به هنا كلامه
النفساني لازلي المسمى في الازل خطابا على الاعم
وباضافته الى الله تعالى خرج خطاب من سواه اذ لا
حكم الا حكمه والمكلف البالغ العاقل ويتعلق الكلام
بفعله تعلقا معنويا صلوحيا قبل وجوده او بعده
قبل البعثه وتخييرا بعد وجوده بعد البعثه
اذ لا حكم قبلها وخرج بفعل المكلف خطاب الله تعالى
المتعلق بذاته وصفاته وافعاله وذوات المكلفين
والجملات وبفعل المكلف بالاعتضا المتعلقه لا

بالاعتضا

بالاعتضا والتخيير ولا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ
العاقل وولي الصبي والمجنون مخاطب بادبا واجب
في ما يلزمه كالزكاة وضمان المتلف كما يخاطب
صاحب البهيمة بضمان ما اتلفته حيث قرط في
حفظها لتتزلزل عليها في هذه الحالة منزلة فعلة
وصحة عبادة الصبي كصلاته وصومه المشايخ عليها
ليس لانه مأثور بها كما في البالغ بل ليعتادها فلا
يتركها بعد بلوغه وما يذكره المصنفون من العنقا
والمستغنين من الاحكام الشرعية هي الواجب
والمندوب والمحرم والمكروه والمباح ففيه تجوز
لان هذه متعلقاتها لا نفسها اذ لا يجاب بها الحكم
والوجوب اشره والواجب متعلقه وكذا البقية
فالحكم الذي هو خطاب الله اذا نسب الى الحاكم سمي
اجابا او تحريما او الى ما فيه الحكم وهو الفعل سمي
وجوبا او واجبا او حرمة او حرما فالاجاب والوجوب
متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار ويأتي مثل
ذلك في التذب والكراهة والاباحة والمدوب
والمكروه والمباح انتهى من شرح الزيد للرملي مع
بعض تصرف **تنبيه** اختلف هل من شرط
تسمية الكلام خطابا وجود المخاطب ام لا قيل نعم
وقيل لا وعلى ذلك جرى الخلاف في كلام الله تعالى
هل يشي في الازل خطابا قبل وجود المخاطبين ام لا
والاجابة انه لا يشترط وجود المخاطب في تسمية الكلام
خطابا **فوالله** او الوصف لهما معطوف على الاباحة
اي تعلق الخطاب بالافعال اما بان يطلبها طلبا او

يبيحها او بان يضع سببا وشبهة لها وتخصيص هذا
النوع من الاحكام باسم الوضع محض اصطلاح والا
فالاحكام كلها اعني المتعلقة بالافعال التجزئية
بوضع الشرع لا مجال للعقل ولا للعادة في شيء
منها انظر شرح المقدمات **قوله** والحكم العادي
اثبات الربط بين امر وامر اخر لفظ الحكم مقيد
بالعادي وهو المنسوب للعادة فكانه قال
الحكم المنسوب للعادة هو اثبات الربط والافتراف
بين امر وامر وانما لم يقل بين امرين اشارة الى
المغايرة المستفادة من العطف وان الامر
الاول غير الامر الثاني فان شرط التثنية ان
يكون الامر ان متوافقين في اللفظ والمعنى
فهو على التقدير من العطف **قوله** والحكم العقلي
هو اثبات امر او نفيه اذ فيه حذف افعال مع مجروره
والتقدير اثبات امر لا امر او نفي امر عن امر فيكون
الحكم العقلي من المشترك اللفظي بين الاثبات
والنفي فلا يدل عليهما معا لتضادهما فالاثبات
في قولنا الواحد نصف الاثنان حكم عقلي والنفي
في قولنا الثلاثة ليست نصف الاثنان حكم
عقلي ايضا فاثبات امر لا امر او نفي امر عن امر
كالجلس في الحدة ومن عثر توقف على تكرر فصل
مخرج الحكم العادي كقولنا شرابا لسكنجيين
يسكن الصغرا فان هذا الحكم لم يثبت الا
بواسطة التكرر والتجربة فمن عرف انه ليس
باتفاق **فان قلت** نحن نثبت هذا الحكم
للسكنجيين

للسكنجيين تقليدا للاطباء وان تكرر عندنا
ولا جرمناه **قلت** انما اثبتنا له هذا الحكم
بواسطة التجربة التي صدقنا فيها الاطباء وليس
من شرط التكرر والتجربة في الحكم العادي ان
يكون من كل واحد بل هو المسند لثبوت الحكم
العادي وان حصل من البعض الموثوق بتجربته
وقوله ولا وضع واضع فصل ثان مخرج الحكم
الشرعي انظر شرح المقدمات في هذا المقام
تظهر بالمرام **قوله** ومعنى اخصاره في الثلاثة
اقسام الصغير المجرور بالاضافة عايد على العقلي
والاقسام هي الواجب والمستحيل والحائز
المذكورة في المتن **قوله** ثم عرف كل واحد من
الاقسام الثلاثة بما اشتق منه المراد بالاقسام
الثلاثة هنا الوجوب والامتناع والجواز
المذكورة في الاصل والباء اذلة على مقدري
بواسطة تعريف ما اشتق منه بدليل تعليله
بان المشتق اخضر من المشتق منه ومعرفة الاخضر
تستلزم معرفة الاعم لان اعم جزء والاخضر
مثلا المشتق الذي هو الواجب اخضر من المشتق
منه الذي هو الوجوب لان الواجب اسم فاعل
ذال على ذات وحدث هو معني لفظ الوجوب
والوجوب مصدر ذال على ذلك الحدث فقط
دون الذات ففي المشتق ما في المشتق منه وزياد
فصار المشتق منه جزء المشتق والمشتق اخضر
من المشتق منه **قلت** ولعل مراده ان

تعريف الواجب متلا يستلزم تعريف الوجوب
 فاذا عرفت ان الواجب ما لا يتصور في العقل عدم
 عرفت ان الوجوب يستلزم عدم تصور النفي
 عقلا وهكذا في اخرى وانما عرفت ان تعريف الواجب
 في تعريف الواجب لغز ففهم تعريف الوجوب ودقة
 مدركه وعندي بحث في قولهم في المشتق ما في
 المشتق منه وزيادة ان اراذوا اللفظين فلا
 زيادة لاحدهما على الاخر مادة اذ المادة واحد
 وان اراذوا المعنيين فلا اشتقاق بينهما لان
 الاشتقاق من عوارض اللفاظ لا المعاني فافهم
 وذلك اما ضرورة ان قال السوسى في
 شرح صغير الصغرى ومعنى الضرورة الجأ المولى
 سبحانه النفس لان تجزئ بامر كجزأ مطابقا بلا
 ماثل بحيث لو حاولت ان تدفع عن نفسها ذلك
 الجزم بقشكك او نحوه لم تقدر ومثاله جزمنا
 بوحود انفسنا وبان الواحد مثلا نصف الاثنين
 ونحو ذلك مما هو كثير انتهى بحر وفيه قوله كالخيز
 المحرم قال في الزوائد اي يجب المحرم مادام المحرم
 فهو واجب فثبت ان امر المحرم لا مطلق وهو الذي
 اندلج الله به لا يخلو عن وصفاه اسمي
 بمادى **ل** ان حقيقة كل من المنجز والتميز
 وغيره وان كان معسرة لحقيقة الاخر فالتميز
 هو الجزم والتميز احد الجزم ودراسة من الفرع
 والتميز هو الفرع الموهوم والمكان هو استقرار
 جسم على جسم وعلى هذا فالتميز والمكان متباينان

لا مترادفان

لا مترادفان قالت بعض المحققين وقد اختلف
 في المكان على ثلاثة مذاهب دعنا لسرفيس
 الحديث عن بطلان مذهب ابي الرضا ومذهب
 المسائيس الا حديث عن ابي الحسن بالمعنى ومذهب
 المسلمين مطلقا فعلى المذهب الاول المكان هو
 البعد المجرد عن المادة وعلى المذهب الثاني
 المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي للماء
 للسطح الظاهر من الجسم المجرد وعلى المذهب الثالث
 اعني مذهب المسلمين مطلقا هو استقرار جسم
 على جسم وعليه فهو يسميه من السبب وصدفه
 من الاضافات ويبحث فيه بان قيل المكان نسبة
 والنسبة امر اعتباري والامر الاعتباري لا وجود
 له في الخارج فالمكان لا وجود له في الخارج وانه
 على تعريف المكان بالاستقرار ايضا انه يستلزم
 عدم شئ النهاية الجسم وذلك الامر محال
 ومعلوم ان محال محال ولتعريف محال واورده على
 التعريف ايضا انه يستلزم ان يكون مكانا للجسم
 الفرد وانما له الجسم الذي هو الفرع الموهوم غي
 الفرع الحالي سا على عابر المكان للمجرى لا على براه
 كعبري الجرم اي مع وجوده فهو مستحيل
 مقيد بوجود الجرم لا مطلق كالجسمية الاله او
 شريكه انتهى بماوى قوله كنعذب المطيع
 انما جازنا العقل بغيره المطيع وضد لان
 كلاهما مملوك له يصرف فته كيف تتاكنه
 لا يقع منه ذلك لا خبار باثابة المطيع ونقد

العاصي قال اصحابنا وليست المعصية علة للعقاب
 ولا الطاعة علة للثواب وانما هما امارتان عليهما
 وعلى ايماننا والمخالفة وهما سببان للثواب والعقاب
 شرعا لا عقلا ولا عادة والاثابة ايضا لا النفع في
 المكلف على طريق الجزاء والتعديت ايضا لا الضرر
 والا لا امر الى المكلف على طريق الجزاء ولعل الثواب
 والعقاب يراد فانيهما او هما اثباتهما انتهى لمخضا
 من شرح الزيد للزملي الكبير **قوله** والجائز ان
 اقول اعلم انه قد بان لك وانضم ينقسم الجائز
 الى شروري وضروري كما انقسم القسمان اللذان
 قبله الى ذلك تفرع الاقسام الثلاثة الى ستة
 اقسام حاصلة من ضرب ثلاثة في اثنين اذ
 كل قسم منها فيه قسمان واعلم ان الحركة والسكون
 للجزم بلح ان يمتثل بهما لاقسام الحكم العقلي في
 الثلاثة التي هي اصول الستة فالواجب للجزم بثبوت
 احدهما لا بغيثه والمستحيل عليه نفيهما معا عنه
 والخاصة بثبوت احدهما بالخصوص انتهى شرح
 لمصنف لمخضا لان المكلف مطلوب
 بمعرفة ما يحسن اجراءه ولم يعرفه ولم يفعل بالجرم
 بما يحسن لان المعرفة اخضر والجزم اعم وجود
 الاخضر يستلزم وجود الاعم فكل معرفة جزمية
 واسر كل جزم معرفة فنعين ان اراد الجزم معرفة
 كونه المومن العبر المعلن وهو العارف بالله
 وزيله بالادلة والبراهين وبعض اراد الجرم
 ليس بمعرفة كجزم المفيد **قوله** ان معرفة هذه
 الاقسام

احسن من
 شرح الزيد
 للزملي
 الكبير

لم يخالف
 على

الاقسام الثلاثة هي نفس العقل انما اقول هذه
 طريقة المتكلمين في تعريف العقل بمعرفة ما يحسن
 وتجاوز ويحصل في جوابه ورسالة ومنه امام الخميني
 وجماعة وقيل معرفة هذه الثلاثة هي الايمان
 وقيل الايمان حديث النفس التابع لهذه المعرفة
 ومذهب السلف والمحدثين وجماعة من المتكلمين
 ان الايمان تصديق الحقائق وامرانا للثبات وعمل
 بالادكان فهو اسم لجموع هذه الثلاثة ويزيد
 وينقص وقيل يطلق على التصديق بالقلب وعلى
 السبق باللسان وعلى العمل بالجوارح كالصلاة
 وغيرها ويزيد بزيادة هذه وينقص بنقصها
 وانكر كثير من المتكلمين زيادته ونقصه حتى
 ذالوا قوله الرساد والنقص شك وكفروا وقال
 المحققون من المتكلمين نفس التصديق لا يزيد ولا
 ينقص والايمان الشرعي يزيد وينقص بزيادة
 ثمراته ونقصاتها وهي الاعمال وفي هذا جمع بين
 طوا مرا المنصوص الواردة بالزيادة مع افاويل
 السلف وبين اصل وضعه في اللغة وما عليه
 المتكلمون وهذا الذي قاله هؤلاء وان كان ظاهرا
 حشا فالظاهر المختار خلافه وهو ان نفس التصديق
 يزيد وينقص بكمرة النظر ونظامها لادلة
 وانشراح الصدر واستارة القلب ولهذا يكون
 ايمان الصديقين اقوى من ايمان غيرهم بحيث
 لا تعتبرهم الشبهة ولا يتزلزل ايمانهم بعارضه
 بل لا تزال قلوبهم منشرفة مستنيرة وان

انما في حاشية
 اشد هذا

حلف عليهم لا حوالا وما غيرهم من المولودين
 ومن قاربتهم ويحرمهم فليستوا كذلك فهذا مما
 لا يمكن انكاره ولا يتشكك عاقل في ان نفسه
 تصديق الي بكر الصديق لا ثباتا وبه تصديق
 اخذت من هذا الذي اخبرنا به هو الصم
 الموافق لظواهر النصوص القطعية واما
 طلاق اسم الايمان على الاعمال فينتفي عن
 عند اهل الحق ودلائله في الكتاب والسنة
 قالت تعالى وما كان الله ليضيع ايمانكم اجمعوا
 على ان المراد صلاتكم انتهى نووي على البخاري
 ويحب على كل مكلف سرعان
 يعرف انما قال ان يعرف ذون ان يجزم
 لان المعرفة اخضر من الجزم وتقدم الكلام
 عليه في حق معنى الالم وحق معنى ذلك
 اي لذات مولانا قوله جل وعزا انما قد مر حل
 على عز لان حل من باب التخلية بالحال المعجزة
 بمعنى التبرئة وعز من باب التخلية بالحال المعجزة
 معنى الاصناف صعب الكمال والاولى معجزة
 على الثانية قالوا ونظروا ذلك في البيت يحل تما
 فيه من الادناس ثم يحل بالفرش الفاخرة وعزها
 قال حليمه سابعة على بحليمه
 بالتبليث انما قبل انما جزم المتصاري بالتبليث
 لان احكامهم على ذلك انهم لما راوا توقف
 الفعل في الشاهد ناسا بالمرور ووجود النمار
 روية على بعد المور فالو تعالى الله عنهم
 الاله

الاله مركب من ثلاثة اقانيم وهي اقنوم الوجود
 واقنوم العلم واقنوم الحياة وحكموا عليها بالها
 المعية ثلاثة مع انها صفات شرفا لواقع ذلك ان
 مجموع الثلاثة الاله واحد فيتموا من تفضلين وقد
 وكثرة وحملوا الذات تركب من مجرد اجزائ لا
 وجود لها او وجود واعنارات - ورا لا
 الاذهان وذلك غير معقول لعقل شرفا لواقع ايضا
 ان اقنوم العلم منها وتسمى الكلمة احد ساسوب
 عيسى اي جسده فكان لها بسبب ذلك واحد
 في معنى اتحاد الكلمة فمنهم من فسر بعبارة
 به كما يفهم العز من بالجوهرة وعد وجوده
 لذات الجوهر الذي هو عندهم مجموع الاقانيم
 الثلاثة وهم يقولون اتحاد اللاهوت بناصر
 عيسى من غير ان يفار ذات الجوهر ومن المعلوم
 ضرورة ان المعنى الواحد لا يقوم بذاتين ومنهم
 من فسر هذا الاتحاد بالاختلاط والمزج كاختلاط
 الخمر والماء وسجوها من المائعات وكيف تعمل الاختلاط
 المحس الذي هو من صفات الاجسام في الكلمة التي هي
 معنى من المعاني بل هو حال عدمهم وخاصة لذات
 الازلية انتهى من شرح المقدمات قوله والمخبر
 بالهين انما حرم المخبر بالهين لان الحامل هم على
 الشريك الذي اتخاها عشقا ذم ان فعل الخير
 بحيث ان يكون له باعث يباين لباعث على فعل
 الشر واذا تباينا لم يمكن ان يجتمعا ذات واحدة
 فوجب التعدد في ذات الاله فلزم اثبات الحقيقتين

من بعد من احدث بها سبيل ليعمل الخير وسمى ههنا
وذكر سبيل السر وسمى اركان واما فاعل الخير
بشيء جزاء واما على السريسي سزا والوضعان سبيلان
لا يمكن اجتماعهما في موصوف واحد فوجب ان يكون
موصوفهما اثنين ويلزمهم على مقتضى هذا النظر
ان سد الذي ينظره اثبات له ثالث ليعمل
من الممكنات ما ليس بحد ولا سزا وان تعوا هذا
الاسم من الممكنات وخصر ومما في سبيل وهما الخير
والشر فمما هتون وكجاذبون لما قطع بوجوده
وايضاً فيلزمهم في الشاهد ان الفاعل من المخلوقات
تقدر لا يمكن ان يكون فاعلا لسزا واما على السر
لا يمكن ان يكون فاعلا للخير والمشاكلة تقتضي
بطلان ذلك انتهى من شرح المقدمات **ثوبه**
بوجوب المعرفة ان هذه المعرفة الواجبة بالدليل
الجملي المتعلقة بالثلاثة في حق الله وحق رسوله
قيل هي نفس الايمان الذي كلفنا به وهو مذهب
الشيخ الى الحسن الاشعري صاحب العقائد التوحيد
المفتوب الى الامام الى موسى الاشعري الصماني
وقبل معرفة هذه الثلاثة في حق من ذكر ليست
هي نفس الايمان وانما تستلزم الايمان فيكون
الايمان حديث النفس التابع لتلك المعرفة
وهو مذهب الفاضل وصححه بعض الائمة قلت
وبعارض مذهب الاشعري ما نقله الشارح عن
امام الحرمين من القول بان المعرفة لهذه الثلاثة
هي نفس العقل اذ يلزم علمها ان يكون الايمان

هو

هو العقل والعقل هو الايمان مع ان العقل شرط
في جوب الايمان والشرط غير المشروط اللهم الا
ان يكون اطلاق علمها عملاً مسالمة لا بها لما كانت
ملازمة للعقل لا يسمع عنها ولا يسمع عنه احد
هي وهو سمت باسمه وذلك على حد قولهم زيد عدل
حيث يؤلف 2 زيد وجعل نفس العدل الملازمة
له وعدم خروجه عنه بل لا تكون طرفة عين الا
منع من العدل وادعى انه هو واصاب عليه لفظ
عدل وقيل عدل بمعنى عادل من اجل المصدر
واراده اسم الفاعل وقيل عدل اي عدل وهو من
هو من بحار الحديث وهذا لان الايمان المراد
هو **ثوبه** وحل شبهة السببية على نوعين عليه
وشرعية فالعقلية ما اشبه ان تكون معتقدة
او غير معتقدة والشرعية ما اشبه ان تكون
خلالا او حراما انتهى عما ذكر مع نوع تصرف
ويعبر عن كيفية العمل بحال بخير بخير كصيرت
ويعبر عن كمال العمل والاول الاصح وبه جاء
الفران كقوله العجز ان يكون مثل الامة **قوله**
او بعد ذلك الحق كالعشر من **قوله** الى اخرى
اذ الوجود ليل عليه تعالى وهو اعم من الحدود
ويلزم ذلك ان الموجود اعم من الحادث وكل
حادث موجود وليس كل موجود حادثا لا الله
تعالى موجود وليس حادث **قوله** وثمرة عما
لا يلحق به يعجز ان يكون ما موصولة بمعنى الذي
او نكرة موصوفة بمعنى شئ لا يلحقه والمعنى انه

هو

عن وصف لا يليق به تعالى **قوله** بصفة الحلال
 فشر بعضهم صفات الحلال بالصفات السلبية
 ومنها ما هو والوجه المشبه ان لا يدخل عن
 وعلى ذلك قد لول الحلال والشلوب
 واحد وهو عدم كذا وقال بعضهم معنى الحلال كما
 دل عليه كذا القسري اسمعان اوصاف العلو
 وهي لصف النونية والسلسة والذي يظهر
 ان هذا من الذي قد لا اسمعان عدم
 كذا فردس افراد اسمعان صفة الكمال
 الذي قلناه انما هو عدم مقيد بالاستحقاق ونظر
 انما هو من الاستحقاق لان المعنى
 عليه اذ لا معنى لوصفه بعدم كذا وانما لوصفه
 باسمعان عدم كذا فصح كون النصب من الاسماء
 فافهمه **قوله** فيما الفا للتفريع ومن التبعية وما
 موصولا اسمي او نكرة موصوفة بجملة يجب والجار
 والمجرور خبر مقدم وعشرون مبتدأ مؤخر ولا يصح
 ان يكون فاعلا يجب لما يلزم عليه من خلق جملة
 الصلة من الرابط الذي هو الضمير المستتر في يجب
 المرفوع به على الفاعلية ولما يلزم عليه من كون الفعل
 الواحد له مرفوعان على الفاعلية مستر وظاهر
 كيف يكون الضمير المستتر في يجب
 رابطا وفاعلا قلت يحمل عليه كل منهما باعتبار
 مختلفين فمن حيث كونه راجعا الى الموصول او الموصوف
 يسمى رابطا لكونه ربط جملة الصلة والصفة
 بالموصول والموصوف ومن حيث كونه متبدا
 البد

اليه الفعل يسمى فاعلا فافهمه **قوله** وهي اي
 العشر ون الوجود وما عطف عليه الحشر من
 هذه العشر بصفة واحدة تسمى نفسية ومنها
 خمس صفات تسمى سلبية ومنها سبع صفات تسمى
 صفات المعاني ومنها سبع صفات تسمى صفات معنوية
 وزيد على هذه العشر بصفة الجامعة وهي الوجود
 فانها جمع جميع ما يجب لمولا من هذه العشر
 وغيرها وكذلك العطية والكبرياء والعزة واجلا
 اذ كل جامع لما يجب له تعالى وعلا لا ذلك لو قلت
 لظاهر مولا لا بكذا وتكبر بكذا لدخل فيه جميع
 الكمالات الواجبة له تعالى ولو قلت تعاظم
 مولا ناعن كذا وتكبر عن كذا او جل عن كذا لدخل
 فيه جميع المستحيلات عليه تعالى وقال بعضهم
 الصفة الجامعة عبارة عن جميع معاني الذات
 العلية وان شئت قلت هي عبارة عن كل صفة
 تدل على معنى يندرج فيه جميع اقسام الصفات
 وزيد ايضا صفات الابدان كخلقه وزرقه
 واحياه وامانيته وتحريكه وتشكيته وهي عبارة
 عن التعلق التخييري للقدرة والارادة بالممكنات
 وان شئت قلت عبارة عن صدور الممكنات عن
 الارادة والقدرة وهي على قسمين وجودية وسلبية
 فالوجودية كالخلق والرزق والسلبية كعقوه
 وحله عن يشا من اهل المعاصي فانها عبارة
 عن سلب العقوبة عن يستحقها
 تقسيم صفة الفعل الى وجودية وسلبية منان

هذا هو الوجه
 في قوله تعالى
 وما عطف عليه
 الحشر من

ع

لحقيقتهما اذ هي التعلق والصدق ورو كل وجودي
ولا يصح تقسيم الوجودي الى وجودي وعدمي لانه
يلزم عليه تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره اي
الى وجودي والى عدمي وذلك لا يعقل **قوله**
الكلام على حذف مضاف تقديره وانها على فهمين
والمراد بها لا تترها احد طرفي التعلق الذي هو التميز
لان صفة الفعل نفس تعلق القدرة والارادة
بالممكن والصفة المتعلقة والممكن هما الطرفان
والاشتر هو الممكن الذي هو احدهما وهو يكون وجود
وعدميا **ثم** هذه الصفات العشر تنقسم
الى ثلاثة اقسام **الاول** ما يقال فيه هو
وهي صفة الوجود والقدم والبقاء بنا على انهما
صفتان نفسيتان **الثاني** ما يقال فيه هي غير
وهي السلبية وصفة الفعل كالتعلق والارتق
و**الثالث** ما لا يقال فيه هي
هو ولا هي غيره وهي صفات المعاني والمعنوية
لان الغير ما جرت فيها العادة ان يفارق والصفة
القديمة لا تفارق اي لا يجوز فراقها لانه لان
الغيرين ما صح وجود احدهما دون الاخر انظر
الجامعي هنا **قوله** الوجود لانه انما بدأ المصنف
بالوجود لكونه اصلا لما بعده منها اذ الحكم بوجود
الواجبات له واستحالة المستحالات عليه وجواز
الجائز في حقه تعالى فرع وجوده تعالى وتقدمه
على بقية الصفات شبيه بتقدم التصور على
التفريق والقياس على النتيجة **قوله** ما نصب

لنا

لنا عليه دليل اي على اننا وسمعيان ولذا قالت
بعضهم صفات الله تعالى على قسمين منها ما يمكن
معرفة محض دلائل العقول ومنها لا يمكن
معرفة الا بالدلائل السمعية قاله ابن عادل
في اخر تفسير سورة شوري **قوله** وهي الحالة
الواحدة **قوله** احوال المقيد جنس شامل لكل
حال كالنفسية والمعنوية والتعلقات بنا على
ان التعلق صفة نفسية للتعلق ومخرج لما ليس
بحال كالمعاني والسلسلة والافعال والجامعة **قوله**
معللة فصل يخرج لحوال الانفسية كالمعنوية
والتعلقات وبعض الجامعة من الاحوال التي لم
تكلف بمعرفة على التفصيل وانما كلفنا الله
بمعرفة على سبيل الاجمال **قوله** واختلف
في الوجود هل هو نفس الوجود **قوله** يتفرع
على اختلاف في كون الوجود نفس الوجود او زائدا
كونه ذاتا او صفة قلت وعلى ان الوجود عين
باني الاختلاف في انه هل يجب على المكلف ان
يعتقد ان الوجود عين الذات او لا يجب وكذلك
على انه غير هل يجب اعتقادا لغيرية او لا كقول
في جمع الجوامع هذا من المعلوم الذي يرفع علمه
ولا يصح حمله وقلت بعضهم لو صح ان الوجود
عين الذات في الخارج وغيره لكان الذهن سوا كان
قد بما او حادثا **قوله** وقد تشابه الشيء مراده
بالشام المحار وعلافة ما اشار اليه من الوجوه
والقدم والبقاء ما معطوفان على الوجود

من عطف الخاص على العام لان الوجود ينسب
العدم السابق والعدم اللاحق والعدم المستمر
بجلاف القدم والبقاء فان كلا منهما انما ياتي
عدمين وما نافي ثلاثة اعم مما نافي اثنين على
ان القدم عبارة عن نفي العدم السابق على الوجود
والبقاء عبارة عن نفي العدم اللاحق للوجود
او من عطف اللازم على الملزوم لان وجوب
الوجود له جل وعز يستلزم وجوب القدم والبقاء
له تارك ونقالي واما عطف البقاء على القدم
فمن عطف اللازم على الملزوم اذ كل من ثبت له
القدم ثبت له البقاء وقيل من عطف الخاص
على العام **قوله** ومخالفته هي عبارة عن نفي
امثلة مطلقا وان ثبت قلت عبارة عن سلب
الجرمية والعرضية ولو اوزمها واعلم ان لوازم
الجرمية اربعة التركيب والتخلف وقبول الجرم
للاعراض وكونه حادثا ولو اوزم العرضية اربعة
عدم قيام العرض بنفسه وجوب قيامه بغيره
وعدمه في التوافق الثاني وكونه حادثا انتمى
من كذا العلامة السمع بحر الحامعي تكملة المصنف
في شرحه على المس - ^{لحوادث الحوادث}
بعد العدم وهي الالابات لحدل الوجود مطلقا
ذهنيا كان او خارجيا وبهذا العلم انه انما قال
للحوادث ولم يقل للعوالم ليشمل ما هو موجود
خارجا كالعام او ذهنا كالحواطر فان هذه كلها
حادثه بخلاف ما لو قال للعوالم التي هي عبارة

عما

عما سوى الله تعالى من الموجودات الخارجية فانه
لا تشمل الموجودات الذهنية كالحواطر وهذا
مذهب المتكلمين واما الفلاسفة فيقولون ان في العالم
ما ليس بجرم ولا قائم به كالجواهر المفارقة اي
المجردة وينبهم على ذلك الغزالي في المحصول عليه
فلا فرق بين التغيير بالحوادث والعوالم لكن المصنف
رحمه الله تعالى دارج مما يش على طريقة المتكلمين
وهو الحق **قارن قلت** لم قال ومخالفته للحوادث
ولم يقل ومخالفة الحوادث له حيث استدل بمخالفة
الله دون الحوادث **قلت** قوله ذات الله
لمست كذا ان شئ يشهد لهذا قوله تعالى ليس
كسله شئ اذ نفي النسبية عن مثله يسلم
نفيها عنه ويؤخذ من ذلك انه لا يطلق عليه شئ
فلا يقال هو شئ ولا الله شئ مع انه وودانه
تعالى سمي بنفسه شيا ونص نذا الهم الى سمي الله
شيا لا كاشيا **قلت** منع الاطلاق طريقة
لبعض من بالغ في السرية من القدماء ولـ
شرح الطريقة المحمدية اعلم ان القدماء بالغوا
في التنزيه حتى امتنعوا عن اطلاق اسم الشئ
بل العالم والقادر وغيرها على الله تعالى في عامتهم
انه بوحا ثبات المائلة وليس كذلك لان المائلة
انما يلزم لو كانت المعاني المشتركة بسمه وبغير
غيره فهما على السواء ولا سادى من شبيهه
وتشبهته غيره ولا من علمه وعلم غيره وكذا اجمع
الصفات واسع من ذلك اسماء الملائكة

من اطلاق اسم الموجود عليه واما امتناع اطلاق
 الماهية عليه فذهب كثير من المتكلمين لان معناه
 تقتضي المجانسة قالوا وما روي ان ابا حنيفة
 رحمه الله تعالى كان يقول ان الله تعالى ماهية
 ليس عليها الا هو فليس يصح ان اذ لم يوجد في
 كتبه ولم يعمل عن اصحابه الغاردين بذهبه
 قالوا مستور لو سألنا سائل عن الله تعالى
 ما هو قلنا ان اردت ما اسمه قال الله الرحمن
 الرحيم وان اردت ما صفة فسمي بصير وان
 اردت ما فعله فسمي المحاق ووضعت كل شيء في
 موضعه وان اردت ما ماهيته فهو متعالي
 عن المثال والجنس **واعلم** ان الشيء في
 الاصل مصدر لشيء تقول شيا شيا شيا واسم
 الفاعل منه شيا واسم المفعول مشاء ثم هو
 ودر بطلان ويراد به معناه الدعوى الذي هو
 الحدث احدث لولي الفعل وقد يطلق ويراد
 به اسم الفاعل او المفعول كما هو شأن كل مصدر
 وقد يطلق ويراد به ما يعم الموجود والمعدوم
 كما هو اصطلاح بعض اللغويين فاذا اراد به
 اسم الفاعل الذي هو شيا تناول الباري جل
 وعلا في قوله تعالى قل اني شيا اكرم
 سمادة قل الله وكما ورد في الحديث وسمي نفسه
 شيا اي بناء فهو من اطلاق المصدر واراذه اسم
 الفاعل واذا اراد به اسم المفعول الذي هو مشاء
 سأل كل موجود لان ما شاء الله وجوده فهو موجود

في الجملة

في الجملة وهذا هو غير اصطلاح المتكلمين من حملهم
 الشيء على الموجود الخارجي وعليه عمل قوله تعالى
 ان الله على كل شيء قدير في جميع القرآن اي على كل شئ
 ومراد قدير وفيه تبيين على ان الشئ لا يتعلق
 بما ليس له وجود وان ما لم يتعلق به الشئ
 لا يتعلق به القدرة وهذا هو غير اصطلاح
 المتكلمين من حملهم الشيء على الممكن لان مقتضى
 اياه به لانه على التفسير لا يكون بهذا المعنى
 اعني مشاء اذ لو كان مراد امشاة به للزم عليه تبيين
 الشئ بنفسه انتهى من الجاهلين على ايجالين للاطلاع
 فارى مع بعض تصرف في عبارته **قوله** وقياسه
 تعالى نفسه اعطف على الوجود او على الخلق
 على الخلاف في المتعاطفات هل كلها على الاول او كل
 على ما مله والمعتد الاول وعلى كل من القولين
 فعطف القيام من عطف الحاضر على لعمري لان
 كلا من الوجود والقدم والبقاء والمخالفة صفت
 به من الذات وصفاتها بخلاف القيام بالنفس
 فانه خاص بالذات ولذلك يقال ذات الله وملكه
 مثله وجوده ان قد يمان باقيا في مخالفة الحوادث
 ولا يقال فاما بالانفس بل يقال ذات الله قائم
 بنفسها ولا يصح ان يقال علم الله قائم بنفسه ولا
 ان يقال صفات الله قائم بنفسها اد معني قيام
 بالنفس العا عن المحل والمختص والمراد بالمحل
 الذات لا المكان وبالمختص الفاعل المحار
 الموجودات بالنسبة الى المحل والمختص اربعة

بوجوده خارجا

اسما قسم على عن المحل والمخصص وهو ان مولا
 حل وعمر وقسم مخصصا الى المحل والمخصص وهو
 الاعراض وقسم مخصصا الى المخصص دون المحل وهو
 الاحرام وقسم مخصصا الى المحل دون المخصص وهو
 صغاب مولانا وفي التعبير بالافعال وانه
 انحرسوا ادب يحسن مساعده لما فيه من ايهام
 حدود القديم والاحسن ان يقال ما قاله
 العلامة السنوسي في مقدماته وقسم موجود
 في المحل لا مخصص الى المخصص والوجود
 هو الوجود للمسالمة والى السبب والتا
 للتاثير اللغظي قال ابن عرفة والحقان لو
 انفراد الشيء بمعنى عن غيره **قوله** هي التي لا
 تغفل الذات بدونها اعترض بان الذات قد
 تغفل وليس لها وجود واجبت بان المراد
 بالتغفل الوجود فمعنى لا تغفل الذات اي
 لا توجد الذات بغير وجودها فتأمل
 بعد تحقير وجوده انما يظهر ويكشف
 وانما لا يخفى تلك الاشياء السبعة في مرآة
 العقل على اكارا لا فكار يجب له سبع صفات
 فتم للترتيب الذكرى حيث اعقبه السلبية
 بالمعاني وانما قدمت السلبية على المعاني
 لان السلبية من باب التخلية بالمعاني المعجزة
 وصفات المعاني من باب التخلية بالمعاني المعجزة
 والاولى مقدمة على الثانية كما تقدم غير مرة
 وكان الموحد لما حلاه وترهه عما لا يليق به اخذ

بحسب لصفات المعاني صفات
 المعاني قائمة بالذات ثابته لها والتلو ب
 والاصافات خاصة بعد ان لم يتركها في
 السلبية والسلبية
 انما ما يحسب عقولنا وتعللاتنا لا باعتبار
 ما في نفس الامر كما في التقدم والتاخر بين الذات
 والتعلقات العدميات والا فلا يعدم ولا يآخر
 بينهما في نفس الامر ولبعض ما قلنا يشار بعبارة
 شرح الطريقة الحمذية وصيغتها واما انصافه
 بالسلب والاصافات الحاصلة بعد ما لم تكن
 ككونه غير رازق لزيد الميت ورازق العمر
 المولود وبالصافات الحقيقية المقترنة بالتعلق
 ككونه عالما بهذا الحادث وقادر عليه
 فحاشا ان ينفي وهي كل صفة موجودة
 اول حصفة المعاني لغة كل ما ليس بدار
 كان وجوده او سلبيا او غيرهما وعرفا ما قاله
 الشارح وهو كل صفة موجودة قائمة بوجود
 او وجبت له حكما فصفة المعاني معروفة والصفة
 الوجودية انما تعرفت ومعرفة وتكون شارح
 فالصفة كالجنس في الحد صادقة بكل صفة موجودة
 فصل مخرج لما ليست بموجودة كالسلبية وقائمة
 بموجود فصل مخرج لما لم يعدم ومعنى العيان لا
 او المعنى اي انصافه لها او خصمها واجبت
 حكما فصل مخرج لما لم يوجب والايجاب هو ان
 لم يرضاف الذات بالصفة ثبوت احكام الصفة

للذات وهل يطلق عليه تعالى كل صفة كمالا ولا
يطلق عليه الا ما ورد به اذن من الشرع وهل
يجرد الوقوع في الكتاب او السنة كاف في الاذن
او ليس بكاف بخلاف لكن قال في شرح الطريفة
المجتدية اعلم انه لا خلاف في جواز اطلاق
الاسماء والصفات على الباري تعالى اذا ورد
اذن الشرع وعدم جوازه اذا ورد منعه واما
اذا لم يرد به اذن ولا منعه وكان هو موصوفا
بمعناه ولم يكن اطلاقه موها ما يستحيل في حق
تعالى فعندنا لا يجوز وعند المعتزلة يجوز
واليه مال القاضى ونوقف امام الحرمين فصل
الامام الغزالي فقال يجوز اطلاق الصفة وهي
ما يدل على معنى مزايده على الذات دون الاسم
وهو ما يدل على نفس الذات ^{ان كل ما فيه}
ايها لا يجوز به الاذن وفاقا كالصور والحلم
واعلم انه لا يكفي في الاذن مجرد وقوعه في
الكتاب والسنة بحسب مقتضا المقام وسياق
الكلام بل يجب ان لا يتخلو عن نوع تعظيم حتى
لا يجوز اطلاق الماكر والمستهزئ والمفتنى
والخارج والزارع مع ورود الشرع بها وهذه
وما فيه ايها مطلقا يحل في الكتاب والسنة
على الغايات التي هي افعال واثار يصعد بها
عنه تعالى فيراد بالرحيم المحسن وبالمكبر المستو
على ما سواه والحاصل انه يراد بها الاثر الحاصل
في النهاية لا الحاصل في البداية فهي مجاز مرسل

الاستدلال

انتهى **قوله** سميت حالا معنوية الخ الحال من حيث
هي ما ليس موجودا في الخارج ولا معدوما في الدن
فاما بوجوده اي حاله كونه قائما بذاته وثابتا
لها **قوله** وهي القدرة الخ اقول في القدرة صفة
ازلية يتأتى بها ايجاد الممكن واعدامه على وفق
الارادة فصفة جبرية في الحد شامل لكل صفة
وازلية فصل مخرج للحادثة اذ لا تأثير لها فيها
قارنته ويتأتى بها فصل مخرج لساير الصفات
ما عدا الارادة وايجاد الممكن واعدامه
فصل مخرج للارادة اذ لا يكون بها ايجاد ولا
اعدام وفي كون الاتحاد واعدام بالقدرة
واسناد التأثير اليها تسامح اذا التاثير والنجاة
في الحقيقة انما هو للذات العلية الموصوفة
بمفعول الصفات كما نص عليه غير واحد من
المحققين قال العلامة ابن زكري والفعل
للذات بذى الصفات وشمل الممكن الممكن
الذي علم الله انه لا يوجد على ما فيه من الخلاف
بل ليس بمقدورا ولا اذ من نظر الى انه من افراد
الممكن الذاتي قال هو مقدور ومن نظر الى انه
من افراد المستحيل العرضي قال غير مقدور والقدر
القديمة وذلك كايان من علم الله عدم ايمانه
كايان الى الحب فان ايمانه من حيث كونه ممكنا
مقدورا ومن حيث كونه مستحيلا لتعلق علم الله
بعدم وقوعه ليس مقدورا وهو المعتمد على وفق
الارادة لبيان الواقع لانه لا تتعلق قدرته بشي

عقروا فقهها اذ ذلك عين الاكراه تعالى الله عنه
اولا لشارة الى ان فعله تعالى للكائنات انما هو
بطريق الاختيار لا بطريق اللزوم كفعل العلة
والطبيعة عند الفلاسفة والطبايعيين
والارادة عطف على القدرة والارادة صفة
تأتي بها هي تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه
فصفة جنس في احد شامل لكل صفة من الصفات
العشر من ويتاقي بها فصل يخرج لما عدا القدرة
والارادة من العشر من والى الممكن هنا ككل
فيه فيما تقدم من تعريف القدرة في افادة العموم
وانما غار للتفنن و اشار للعموم الى الممكن الى
فساد مذهب المعتزلة المخصصين بخلق الارادة
بالمجردون الشر والصلاح والاضداد ومقابلتها
بشيء في مزيد بيان لذلك بعد وتخصيص الممكن
فصل يخرج للقدرة اذ لا يتاقي بها تخصيص
اشياء المتاقي بها ككل شامل للمراد الذي علم الله
انه لا يوجد وسخرى فيه اختلاف الحار في المقدور
وهو الممكن الذاتي الذي عرضت له الاستحالة
هل هو مراد لذي الارادة او ليس مراد الكونه
محملا عرضيا وبعض ما يجوز عليه متعلق
بتخصيص وهو فصل يخرج لتخصيصه بكل ما يجوز
عليه وبعض ما يجوز عليه ستة اشياء بقايلها
ستة اخرى تماثلها في الحقيقة وهي الوجود الجاز
بدلا عن العدم المجوز والمقدار المخصوص بدلا
عن سائر المقادير والصفة المخصوصة بدلا

عن سائر الصفات والزمان المخصوص بدلا عن سائر
الازمنة والمكان المخصوص بدلا عن سائر الامكنة
والجمعة المخصوصة بدلا عن سائر الجماعات
نظير تلك المقادير الست
وخود المقدار من الصفة زمان المكان من الجمعة
ونظيرها بعضهم في بيتهين وقال
الممكنات المتقابلات وجودنا والعدم الصفا
ازمنة امكنة جمعات مع المقادير والصفات
وسياتيان في محلها **تخصيص** كما وقع
الخلاف في كون الممكن الذاتي الذي هو مستحيل
عرضي يقال عليه معدور و مراد نظرا لامكانه
او لا يقال عليه مقدور ولا مراد نظرا لاستحالته
العرضية كذلك وقع الخلاف في متعلق الارادة
اعني المراد هل يعبر بالخير والشر وان المراد خاص
بالمجردون الشر والمعد عند اهل السنة انه
تعالى يريد الخير والشر القبيح ولكن ليس برضى
بالخير ولا برضى لعباده الكفر قال في شرح الصمد
المحمدية مذهب اهل الحق ان ارادة الله تعالى
متعلقة بكل كايين غير متعلقة بما ليس بكايين
لانه علم عدم وقوعه فعلم استحالة الاستحالة
انقلاب العلم جملا والعالم باستحالة الشيء لا يرد
المبته **روى** مرفوعا ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال انما سأل الله كان وما لم يكن وقد
اشتهر ذلك بين السلف لكن منهم من مع الفصل
بان يقال يريد كل كايين ولا يقال انه يريد الكفر

والنظم والفسق كما في الخلق يقال انه خالق لكل
 مخلوق ولا يقال خالق القادورات والقدرة والقدرة
 ناديا وخالفنا المعتزلة في الشرور والقبائح فزعموا
 انه يريد من الكافر الايمان وان لم يقع لا الكفر
 وان وقع وكذا يريد من الفاسق الطاعة وان لم
 تقع لا الفسق وان وقع حتى ان اكثر ما يقع من العباد
 خلاف مراده انتهى قوله المتعلقان بجميع
 الممكنات اقول اختلف هل تتعلق الارادة
 بغيره بالممكن المعدوم ام لا ثم ذهب بعض
 لا يتعلقان به لان الشيء الذي يتعلقان به من
 شرطه الوجود وهذا معدوم فلا يتعلقان به
 ولو تعلقتا به لوجد نص عدم التعلق به ومذهب
 امام الحرمين يتعلقان به لان الشيء المتعلقان به
 من شرط التعلق به الطرفين والعدم الطاري
 نص ان يتعلقان به قالوا الممكنات على اربعة اقسام
 ممكن معدوم بعد وجوده وممكن موجود في الحال
 وممكن سيوجد وممكن علم الله انه لا يوجد اتم
 الثلاثة الاول فلا خلاف في تعلق القدرة والارادة
 بها واما الرابع ففيه خلاف قال صاحب الدرر
 المكنونة لا يتعلقان به اتفاقا وعند شيخنا
 تتعلق به الارادة والعلم ولا يتعلق بها القدرة
 ولو تتعلق به لوجد انتهى من الجامعي قوله والذي
 جور عليه الممكنات المتعاليات اقول هي سنة
 كما قاله المصنف في المقدمات وفيها جمعها
 بعضهم في هذين البيتين

الممكنات

القدرة والارادة
 الكدح والقدرة

الممكنات المتعاليات وجودها والعدم الصفات
 ازمنة امكنة جهات مع المقادير روى الثقات
 في الدومعني العلوي التعلق طلب الصفة امرا
 او قبلا فمر ان الصفة متعلقة بها فهو سنة
 امرين وهو مذهب الفخر الرازي ومن وافقه وعليه
 فلا يتعلق العلم بالمعدوم لان التعلق حيث لا
 لا يوجد اذا النسبة لا توجد الا بوجود طرفيها
 وعلى كون العلم لا يتعلق الا بالوجود نص الشيخ
 الا لبرو واقعه عليه العلامة السعدي وادى
 اخذناه انه يتعلق بالمعدوم مضافا الى الوجود
 الذهني وهذا مما يرجع الى كلامهم ونقع به التوثيق
 واما تفسير العلوي انه طلب لصفة امر نفسي
 انه يتعلق بالوجود والمعدوم لا يور منها ان
 الطلب ينصب على كل منهما ومنها ان الامر
 يصدق بكل منهما دون الشيء وهذا هو سائر العدول
 عن الشيء الى الامر في التعريف واعلم ان لكل
 من القدرة والارادة تعلقين صلوحين وتنجيزي
 حادث فتعلق القدرة الصلوح صلاحيتها للاعداد
 والاعدام اذ لا على وفق تعلق الارادة والتمجيزي
 هو اقتزائها بالحادث المقارن كعلق الارادة
 بالحدوث الحالى وتعلق الارادة الصلوح صلاحيتها
 لخصيص الغلوم الممكن اذ لا بالحدوث والتمجيزي
 الحادث يخصها الممكن ببعض الحيارات عليه لذك
 هو احد المتقابلات الست وما اشبهه من افراد
 الممكن واما العلم فله تعلق واحد تنجيزي قديم

ولا يصح ان يكون له تعلق ضلوحى لانه يلزم عليه
ان يتصف تعالى بالجهل قبل التجيزى الذى هو
وقوع الكشف واما الكلام فالصحيح ان له تعلقا
واحدا نتجزييا قد يما واما السمع والبصر فلكل
تعلقان تجيزيان قد يبروجادان واما الحياة
فلا تعلق لها بشئ زائد على الذات وسياتيك
مزيد بيان لذلك في تقسيم صفات المعاني الى
اربعة اقسام **اعبسا** ان تعلق القدرة مرتب
على تعلق الارادة وتعلق الارادة مرتب على تعلق
العلم وهذا الترتيب بحسب التعقل لا غير لا ترتيب
بين الصفات ولا بين التعلقات بل لا يتأتى للترتيب
في تلك اصلا وقد ذكر العلامة الفرطى ان
الحوض في تعلقات الصفات واحصاها من
بعضيات علم الكلام وان الحجز عن ادراكه
غير مضر في الاعتقاد **والعلم** المعروض
هو **العلم** الواحد والواحدات ليدخل فيه العلم
نفسه فعلم علمه بعلمه اى فبعلمه بذلك العلم
ان له علما انظر السكناى هنا **فوقه** والعلم صفة
تكشف لها الحق العلم معترف وصفة الحق تعريف
فصفة جنس في احد شامل لكل صفة وينكشف
ها فصل يخرج لما لا ينكشف به كالقدرة والارادة
فانها للتاثير لا للانكشاف وكالكلام فانه للدلالة
وبقى السمع والبصر والادراك على القول به والمعطى
فصل يخرج السمع والبصر والادراك فانها ينكشف
لها الموجود دون المعلوم وعلى ما هو به فصل يخرج

للاشك

لما ينكشف به المعلوم على خلاف ما هو به وهو الجهل
ثم ان الجهل بسيط ومركب فالبسيط عدم العلم
بالشئ وعدم علمنا بما تحت الارضين وما في بطون
البحار من الحيوانات وسمى بسيطا لانه شئ واحد
لا تركيب فيه والمركب هو كادراك عدم كذا مع
الاعتقاد الغير المطابق كادراك المعتزلة عدم
روية الله تعالى في الآخرة معتقدين ذلك مع انه
يرى في الآخرة من غير حجة وكذا كيف للمؤمن قيل
لرجال دون النساء بذلك يخرج الجن والملاك
لانهما العسا من افراد واحد منهما ولا يحتل
النفس وصل يخرج للاعتقاد الجارر المحمل
التقيض كاعتقاد المقلد فانه يحتل التقيض
تتشكك مشكك **فوقه** بل هي صفة اخرى الحاشا
صفة شبيهة بصفة حسن في الحد شامل لصفات
من العسر وغيرها ويخرج لما ليس بصفة وشيخ
لمن قامت به الادراك فصل يخرج لساير الصفات
ما عدا المعترف فحياته تعالى واحدة قد بقاء
بلداته لا تستلزم روحا كحياة بعض المخلوقات
التي هي عبارة عن ممارسة الروح مع البدن بل
وجمع صفاته تعالى ليست كصفاته
انه اختلف في حقيقة كل من الخيال والحادث وهو
والروح فقيل الحياة عرض يضاد الموت ثمارة
الروح لجسدها وفيل الحرارة السارية في البدن
وقيل غير ذلك واما الموت فقيل عرض يضاد
الحياة وقيل عدم الحياة عما من شأنه ان يكون

حد فكون على الاول وجود ما وعى الذي عدما
ودليل الاول الذي خلق الموت والحياة والخلق
لا يكون بعدى والذى يؤول خلق بقدر
والذى يرتبط بالعدمى كالموت وبالوجود
كالحياة **قوله** والكلام الذى ليس بحرف
الفيه عوض عن مضاف اليه ضمير أو ظاهر تقديره
كلامه تعالى وكلام الله تعالى ليس بحرف ولا صوت
وقد اشارة الى رسم الكلام لقائت الصفات
المتلذذ من الحروف وكلامه يعول كلام الله هو
الذى ليس بحرف ولا صوت وهذا الرسم ليس بان
لصدقه على كلامنا النفسى ايضا اللهم الا ان يقال
قوله وبسبب الخ يخرج لكلامنا النفسى وفقط
لان كلامنا النفسى ايضا يتعلق بما يتعلق به علمنا
والاحسن ان يقال الكلام صفة قد يمتد
دالة على كل معلوم فصفة حشر في الحد شامل لكل
منه ويخرج ليس بصفة وقد يمتد فصل يخرج لما
ليس بعد ثم كالصفات الحادثة ودالة فصل يخرج
لما ليس بدال من الصفات القديمة كالعلم وقوله
على كل معلوم فصل يخرج للصفة القديمة الدالة
لا علم كالمعلوم كالدالة على بعض معلوم على
تقدير كوكها **قوله** ويتعلق بما يتعلق به العلم
وجه اشتراكهما في المتعلق ان من علم امر اصح ان
يتكلم به والله يعلم ما يكون وما لم يكن ولا يرد
ما امر الله به مما علم انه لا يقع قاصره تعلق بوقوع
ذلك المأمور وعلمه بعدمه لان تعلقات الكلام

قوله وبسبب الخ يخرج لكلامنا النفسى وفقط لان كلامنا النفسى ايضا يتعلق بما يتعلق به علمنا والاحسن ان يقال الكلام صفة قد يمتد دالة على كل معلوم فصفة حشر في الحد شامل لكل منه ويخرج ليس بصفة وقد يمتد فصل يخرج لما ليس بعد ثم كالصفات الحادثة ودالة فصل يخرج لما ليس بدال من الصفات القديمة كالعلم وقوله على كل معلوم فصل يخرج للصفة القديمة الدالة لا علم كالمعلوم كالدالة على بعض معلوم على تقدير كوكها قوله ويتعلق بما يتعلق به العلم وجه اشتراكهما في المتعلق ان من علم امر اصح ان يتكلم به والله يعلم ما يكون وما لم يكن ولا يرد ما امر الله به مما علم انه لا يقع قاصره تعلق بوقوع ذلك المأمور وعلمه بعدمه لان تعلقات الكلام

كثيرة فانه وان لم يتعلق بترك المأمور بطريق الامر
فقد تعلق به بطريق النهى والوعيد والخبر بعدم
وقوعه انظر النماوى وجه افتراء ان تعلق
العلم انكشافى اى تعلق انكشاف وتعلق الكلام
دلالى اى تعلق دلالة **قوله** وسائر انواع
الاعتبارات او كالسبعين من اوصاف
الكلام الحوادث فرق بعضهم بين الحوادث والحدث
بان الاول اسم فاعل والثانى اسم مفعول وبان
ماله اسدا ان كان فاعلا بالذات فهو حادث
بالقدرة لا يحدث وان كان ماسينا للذات فهو
حدث بقوله كن لا بالقدرة انظر النماوى هنا
قالت في الشرح وتنقسم صفات المعاني الى اربعة
اقسام قسم لا يتعلق بشئ وهى الحياة وقسم يتعلق
بجميع الحائزات والممكنات فقط وهى القدرة والارادة
وقسم جميع الموجودات قد يمتد كات او حادثة وهو
السمع والبصر وقسم يتعلق بجميع اقسام الحكم العقلى
اى الواحات والجايزات والمستحيلات وهو الكلام
والعلم والتعلق اما ان يكون صلوحيا فذما واما ان
يكون تنجيزيا والتنجيزى اما قديم واما حادث اما
العدم فلها علمان معلوم ودرهم وهو صفة
في اذ ان لا يبرهنا لا يراى وهو تنجيزى
وهو تأثيرها في الممكنات بالفعل ولا يكون الا فيما
لا يزال واما الارادة فلها تعلقان ايضا تعلق
صلوحى وتعلق تنجيزى قد يبراهنا فى ومعناه انه
تعالى خصص كل شئ في الازل مضافا لوقته الذى

علم انه يوجد فيه وهذا ان لا يعاق قبل ولها
تعلق بتجيزي حادث ورده المحققون واما السمع
والبصر فكل تعلق واحد بتجيزي وهو وقوع
الاكتشاف الا ان هذا التجيزي على قسمين تجيزي
قد بر وهو تعلق سمعه ورويته بذاته وصفاته
الوجودية في الازل دون صفات السلوب لانها
عدمية وصفات الاحوال لانها ثابتة لا توصف
بالوجود الخارجي ولا بعدم الذهني كما سيأتي
تفسيرها وتجزيزي حادث وهو تعلقها بالموجود
الحادث فيها لا يزل واما العلم فله تعلق واحد بتجيزي
قديم ولا يصح ان يكون لعله تعلق صلوحي لان
سره شبه ان يصنف تعالى بالمجهل بل استعيرى
الذي هو وقوع الكسف بالعمل واما الكلام فاصح
ان له تعلقا واحدا بتجزيزيا قديما وتقدما العرفيين
تعلق العلم والكلام بان الاول تعلق اكتشاف
والثاني تعلق دلالة وان اشتراكهما في المتعلق
من حيث ان من علم امر اتكلم به وفيل لم يشتركا
فيه لان متعلق الكلام اعم من متعلق العلم بناء على
ان العلم انما يتعلق بالموجود وهو قول الشيخ الاكبر
ووافق عليه العلامة الشعراني خلافا للنسوسي
حيث قال ان متعلقها واحد وهو المعلوم وعليه
اكثر المغاربة فافهمه **قوله** رب العزة العلية
كما في الجلالين وبمارة السبعاوي واصافة الرب
الى العزة لاختصاصها به اذ العزة حقيقة الاله
اول من اعزه انتهى وفي العزة حبة مستديرة بحمل

قاف المستدير بالبحر المحيط بالارض قوله معنوية
اي منسوبة الى المعنى قالوا ومتعلبه عن الالف
واليا للنسب والتا لثابت **قوله** وهي ملام
للسمع الا في المعاني فالمعنوية فرع المعاني
فعلا اذ المنسوب فرع المنسوب اليه وليس
تلك الصفات المعنوية موجودة في الذات
زايدة على صفات المعاني بل هي بمنزلة النتيجة
لصفات المعاني القائمة بالذات الزائدة عليها
وانما عدوها المصنف بعد هذه صفات المعاني
تنسبها على وجوب اتصاف الذات بصفات
المعاني الزائدة على الذات وليان وجوب
اتصاف الذات بها مع كونها ليست زائدة
على صفات المعاني كما هو مدعى الشبهة الى المستر
على اد شعري المسكلم في علم العقائد تنسب الى
المام الي موسى الاشعري الصفا في المنسوب الى
اشعر **قوله** ما دامت قبل دأمرها تامة ولا
يصح نقصا لها لغا المعنى **قوله** ومنكم بلازم
لكلام وكذلك مدرك بلازم الادراك على القول
به **قوله** معنوية منسوبة الى المعاني صوابه
الى المعنى كما تقدم قالوا يدل من الالف التي في
المعنى واليا المشددة بالنسب والتا لثابت
اللفظ **قوله** والمعنوية ثابتة حاصلة ان
الصفات على ثلاثة اقسام قسم له وجود في
الذهن وفي الخارج وهي صفات المعاني وقسم
له وجود في الذهن لا في الخارج وهي الصفات

المعنوية وقسم لا وجود له لا ذهنا ولا خارجيا
 وهي الصفات المتلبية **قوله** واما على راي
 من لا يثبتها الخاى من لا يثبت الاحوال هو
 الشيخ ابو الحسن على الاشعري فانه قال بنفي
 المعنوية اما امام الحرمين والقاضي ابو بكر
 الباقلائي فقد قالان بثبوتها واما العلامة سيده
 محمد بن يوسف التنوسي فقد قال والنفس
 تسلم من قال بثبوتها وذلك المعاني الجوامع
 الاربعه الجمع بالصفة والجمع بالعلم والجمع
 بالسر والجمع بالذليل فالجمع بالحقيقة مثل
 ان تقول حقيقة القادر في الشاهد من له قدرة
 والمريد من له ارادة والعالم من له علم والحي
 من له حياة والسميع من له سمع والبصير من له
 بصر والمدمرك على القول بالادراك من له ادراك
 وانكلم من له كلام والجمع بالعلم مثل ان يقول
 كون المحل قادرا او مريدا او عالما او حيا شرطه
 الحياة والجمع بالذليل مثل ان تقول الاتحاد في
 القدرة والتخصيص دليل الارادة والاتقان
 دليل العلم والانصاف بهذه الصفات دليل
 الحياة اذ لا يتصف بهذه الصفات الا من كان
 حيا **قوله** ومن ما الواو استينافية ومن
 تبعيضية وما موصول اسمي بعض الذي
 يستحيل لذاته عشرون صفة وكان بعض المستحيل
 عشرون بنا على ان بعض الواجب له تعالى عشرون
 وذلك على القول بثبوت الاحوال المعنوية
 واما

الجوامع - راجع

واما على القول بنفيها فليس الواجب الا اثني عشر
 صفة فالمسحلات التي هي امدادها كذلك
 اثني عشر صفة والاطلاق لصفة على الامر المستحيل
 مجاز لانه عدم والصفة عبارة عن المعنى الموجود
 القاسم بالموصوف **قوله** واهل اللغة يطلقون
 الضد على مطلق المساوي سواء كان وجوديا
 كاضداد المعاني او عدميا كاضداد التكوين
 والحركة والسكون لسكون قتل عدم الحركة
 وقيل هو الكون الثاني في الحيز الاول وعلى
 هذا فالسكون وجودي والتقابل بين الحركة
 والسكون من باب تقابل الضدين وعلى التقدير
 الاول فالسكون عدمي والتقابل بين الحركة
 والسكون من باب تقابل النقيضين على ما فيه
 من اطلاق النقيض على المساوي **قوله** وهي
 العدم والحدوث وطرق العدم هذه الثلاثة
 تنافي ثلاثة مما يحب وعطف الحدوث وطرق
 العدم على العدم من عطف الحاقص على العام لان
 العدم صادق بالعدم السابق والعدم اللاحق
 والعدم المتضمن بخلاف الحدوث وطرق العدم
 لان الاول عبارة عن الجديد بعد عدم والثاني
 عبارة عن ثبوت العدم اللاحق وهما من عطف
 اللازم على الملزوم لان العدم اذا كان مستحيلا
 في حقه تعالى لم يتصور لا سابقا ولا لاحقا
 بل التحقيق انه مساو لنقيض الوجود **قوله** بان
 يكون حرمات وان يكون تصويرية اي صورة المثلثة

في العدم من عطف الحاقص على العام لان
 العدم صادق بالعدم السابق والعدم اللاحق

الثانيه مع ان يكون
 حصة في السبب كونه
 كونه هو من

ان تكون ذاته جرمًا اتخذوا بما قال جرمًا ولم يقل
جسمًا لان الجرم اعم منه ونفي الاعم يستلزم نفي
الاخص دون العكس كما ان نفي الحيوان يستلزم
نفي الانسان دون قلبه وانما عرنا الجرم
لنسل المركب كالجسم لا ما نركب من جواهر وغير
المركب كالجواهر الفرد التي لا يحتمل القسمة
لصغره وبعد علم ان الحرم اعم من كل من الجسم
والجواهر فتقول كل جسم جرم وليس كل جرم جسمًا
فبعض الجرم جسم وذلك اذا نركب من جواهر
قليلة او كثيرة وبعض الجرم ليس بجسم اذا لم
يتركب هذا فيما بين الجرم والجسم وكذا فيما بين
الحرم والجواهر فتقول كل جوهر حر حر وليس كل
حر جوهرًا فبعض الجرم جوهر اذا لم يتركب وبعض
الجرم ليس بجوهر اذا نركب وكذا الحال فيما بين
كل من الجرم والجوهر والجسم وبين الذات فالذات
اعم من كل من هذه الثلاثة اذ تقول كل جرم او
جوهر او جسم ذات وليس كل ذات جرمًا او جوهرًا
او جسمًا مع ان الذات جرم او جوهر او جسم كالذات
الحادثة والجواهر الفرد وبعض الذات ليس جرمًا
ولا جوهرًا ولا جسمًا كذات الله حل وعزل لا قد يمتنع
المتزعة عن المماثلة للحوادث وهل يطلق على الله
ذات او لا منع بعضهم الاطلاق مستند لا بعدم
وروده في الكتاب والسنة واجازه اخرون ولا
اعلم لهم سند في ذلك **قوله** او يكون عرضًا
عبرنا العرض لكونه اخص والصفة اعم لان ثبوت
الاخص

الاخص يستلزم ثبوت الاعم بخلاف العكس فتقول
كل عرض صفة وليس كل صفة عرضًا فبعض الصفة
عرض كصعنا الحادثة وبعض الصفة ليس بعرض
كصفات الله تعالى **فان قيل** الا عرض في
بالجرم لا تنفي ما بين وهل يجدها الله تعالى في
الجرم باعيانها او يتخلق اعراضا مثلها
ان الله تعالى تخلقوا ما لها بنفس العدمها في
الزمان الثاني يتخلق العرض الثاني المماثل للوجود
ولا يجدها باعيانها للزوم وجود الشيء حال
عدمه وايضا لو جدها باعيانها للزم عليه
خلو الجرم عن العرض وقيام العرض بنفسه في الزمان
الثاني فلا يعقل عادة الا في الزمان الثالث
وذلك محال فلم يبق الا ان يتخلق الله مثالا بنفسه
انعدامها في الزمان الثالث انتهى من اجماعهم
قوله او له موجبة عطف خاص على عام لا نه
بلزم من كونه له جمعة ان يكون في جمعة قال العز
ابن عبد السلام معتقد الجملة لا يكفر وقيد النور
بكونه من العامة وابن في جملة بعرضهم نفيا
ماوى **قوله** او صفة بالعرض في الذات
الاعراض بالعرض الجملة لا المهملة جمع عرض وعر
هو العلة الباعثة على الشيء وانما ذكر الاعراض مع
انها داخل في جملة الاعراض المهملة تصدق
في سعة عمومها وخصوصها **قوله** تدرك
الفراغ الفراغ عبارة عن كون الجرمين لا يتماثلان
ولا بينهما ما يماس جرمية الاجرام مستحيلة في قوله

مطلقا اي سوا كانت تلك الاجرام كشيعة وهي التي
 يكون بينهما التماسك ويستحيل تداخلها او شفاقة
 وهي الاجسام النورية التي تجوز تداخلها كاجسام
 الملايكة والالهيان والارواح ودليل حوازل داخل
 الاجسام النورية قوله صلى الله عليه وسلم
 ان الله ملكا ملاء تلك الكون فيكون كالفضا
 الذي هو عبارة عن كل ممدود متخرق والجسم عبارة
 عن كل ممدود متميز قابل للقسمة وعليه فاذا نال
 جوهر ان قيل عليه ما جسم واحد وهل الظل اللازم
 له حرام حرم او عرشه خلاف والمعتد انه جرم
 بدليل ان كل ما يوصف به الجرم يوصف به الظل
 فكما يوصف الجرم بالطول والعرض والزيادة
 والنقص يوصف الظل كذلك بالطول والعرض
 او الزيادة او النقصان بدليل مشاهدته في
 صفى النهار الاول والثاني كذلك ويتصف الجرم
 بالحركة او السكون وبانه يقوم بنفسه والظل
 كذلك الى غير ذلك من الحركة السعال
 الجرم من حيث هو السكون بثبوت الجرم او عدم
 الحركة وليس الظل عرضا لفقدان او اضافة العرض
 فيه اذا العرض لا يقوم بنفسه والظل قائم بنفسه
 والعرض لا يسمى عرضا والظل يسمى عرضا
 فاكثرت عن هذا ان الظل يقال عليه جرم ولا
 يقال عليه عرض وانظروا حقيقة الظل فهو
 وكذا يستحيل عليه تعالى ما تسلم مما كتبه
 للمواد اعلم ان جهات انواع المماتة عشرة
 ذكر

بسم الله الرحمن الرحيم

ذكر المصنف منها ثمانية وترك اثنين وهما ان يكون
 محاذيا للجرم او مرتبهما في خياله والمحاذات عبارة
 عن قرب الشيء من الشيء وذلك لا يتخلو اما ان يكون
 قرب اتصال او انفصال وكل منهما محال في حقه تعالى
 فان قيل لك ابن الله منك فقل حيث اتا منه
 وهو قريب من غير اتصال بعيد من غير انفصال لان
 الاتصال والانفصال يستلزمان المسافة والمسافة
 في حق الله محال لا يخاف من خواص الاجرام والجرمية
 في حقه تعالى محال كالعرضية والخيال خزانة الوجود
 التي تحفظ صور المحسوسات بعد انتقالها من المحسوس
 المشترك وغيوبتها عنه والصورة هنا ما يمكن
 ادراكه واقتضاه باحدى الحواس الخمس الظاهرة
 والله سبحانه يستحيل عليه ان يكون صورة مرئية
 في حال الحضور او في دهره والمراد بالدهر العمل
 وقيل الدهر البقطن والمعركة العمليات بالحواس
 العقلية **بسم الله** اعلم ان الحواس التي هي آلات
 الادراك النفس دون الجسم عشرة خمس ظاهرة وهي
 السمع والبصر والشم والذوق واللمس وخمس باطنة
 وهي الحس المشترك والخيال والوجد والحافظة والمنتهى
 والخيال والحافظة خزانة الحس والوجد والحاسة
 التي هي المصورة تدرك وتفسر بعض ما في الخيال
 من الصور مع بعض وتفصله عنه وبالحس الظاهرة
 قال العربان وبالساطة قال الحكماء والنفوس
 دون اهل القسمة ولكن لا يضر اعتقادها عندهم
 وبقي عليك معرفة تعريف ورسم كل حاسة من تلك

ط

الحواس العشرة لغة وعرفا ومحل كل واحدة منها
 ولا يتصف بالصغر ولا بالكبراي لا يقال
 الله صغير ولا كبير بمعنى كثير الاجزاء لا فقد ورد
 الكبر المتعال لكن لا بهذا المعنى واما اطلاق
 اذكر عليه بمعنى الكبير ومعنى كونه
 واحدا في ذاته وصفاته وانه لا مثله
 سبحانه في الذات ولا في الصفات ولا في الافعال
 وان ذاته ليست مركبة من الاجزاء وان كل صفة
 من ذاته القائمة لها لا تقوم بذاته صفتا اخرى
 مثلها فيحتاج ان يكون تعالى قادرا بقدرته واحدة
 وعالمها بغير واحد وهكذا سائر صفات الذات
 ولا للممكن في القطع انما علم انه لا
 اثر للطعام في الشبع ولا للمائي في الرى والسقافة
 ولا للنار في الاحراق والتسخين ونفخ الطعام
 ولا للثوب والجدار في السترا ودفع الحر والبرد
 ولا للشجر في الظل ولا للشمس وسائر الكواكب
 في الضوء ولا للممكن في القطع ولا للماء البارد
 في كسر قوة حرارة ما حار كما لا اثر للحار في كسر
 قوة ما بارد وقس على هذا كل ما اجري تعالى
 عادته ان يوجد عندك شيئا من الاشياء انظر
 الوسطي هنا **قوله** والعجز امر وجودي في
 العجز بعدد محاوله ما يمكن ايجاده وقيل عدم
 القدرة على الشيء ولا يتعلق العجز بالامر وجود
 فالقيام حال القيام عاجز عن القيام لا عن القو
 والزمن عاجز عن القعود لا عن القيام وقيل

سعاد

يتعلق بالعدمى وعليه فالزمن عاجز عن القيام
 وحسنه في كل من العجز ومنعطفه خلاى بالوجود
 والعدمية وهذا كله انما هو في عجزنا القابض
 بذواتنا واما العجز المستحيل عليه تعالى المناقض
 للصفة الوجودية التي هي القدرة القدسية الازلية
 القائمة بذاته فلم يدخل الوجود ولم يلبس
 حليته وكذا سائر المناقضات **قوله** في الكراهية
 هي تخفيف الباطن **قوله** اذ يتعالى ان يقع في ملكه
 ما لا يريد ان **قوله** قال المحافظ بن حجر في
 شرحه على البخاري بعد ان ذكر كلاما طويلا
 ويقال ان بعض ائمة اهل السنة احضر المناظرة
 مع بعض ائمة المعتزلة فلما جلس المعتزلي قال
 سبحان من تزه عن الفخا فقال السي-حان
 من لا يرفع في ملكه الا ما يشاء فقال المعتزلي
 ان شاء ربنا ان يعصى فقال السي-حان
 فقال المعتزلي ارايت ان منعني القدر وقتني
 على بالرد احسن الي او اساف فقال السي-حان
 كان منعك ما هولك فقد اساء وان منعك ما هو
 له فانه يختص برحمته من يشاء فانقطع المعر
 عن المناظرة **قوله** بل بينهما عموم وخصوص
 من وجه اقول بين متعلق الامر والارادة
 الوحي لا بينهما نفسهما اذ امر واداه راده
 متباينان حقيقة وتعلقا اذ تعلق الامر بتعلق
 دلالة وتعلق الارادة بتعلق تخصيص والحقيقة
 غير الحقيقة فلم يبق الا ان تكون النسبة بين

المعللين الداخلين تحت الممكن وهما المأمور
والمراد فيجتمعا في إيمان المؤمن بالفعل
كإيمان النبي وتابعيه فيقال عليه مأموره
مراد وينفرد المأمور به عن المراد بإيمان من
علم الله أنه لا يؤمن كإيمان أبي جهل ولحقه فانه
يقال عليه مأموره فقط ولا يقال مراد وينفرد
المراد عن المأمور به بكفرا الكافر ومعصية العام
محرمه أو مكروهة وغير ذلك كالمباح فإن ذلك
يقال عليه مراد ولا يقال عليه مأموره إن الله
لا يأمر بالتخشا ولا يرضى لعباده الكفرا متا
سعا في الأمور والآراء بالشيء فليس يمكن
كالكفر في حق الأنبياء والملائكة فانه لا يقال
عليه مأموره ولا مراد له وحيث لم يدخل تحت
من المتعلقين ولم يكن من أفرادها فلم يكن
مما يتعلق به فلم يكن ممكنا بل مستحلا عليهم
ولهذا علم أن متعلق الأمر والآراء أحض
من الممكن والممكن أعم منه لسواء الممكن إذا كان
ما يشمله هذا المتعلق من الماصدقات البلي
انتي ماصد والاختصاص ماصد في الأفراد وأما
عنه بصدفه على الكفر والمعصية وجنيد فالممكن
يقال على أربعة أنواع ممكن مأموره مراد ويمكن
لا ويمكن مأموره غير مراد ويمكن مراد غير
مأموره وإن متعلق الأمر والآراء يقال
على ثلاثة أنواع فقط وهي ما خلا الثاني من هذه
الأنواع الأربعة ولم أر من فهم هذا الفهم

من

منهم من أهل هذا الفن على ما في المسألة فذكره
قوله ردد يا مرو ولا يريد أعرض عن بعض المعرنة
هذا القسم الثالث بأنه كيف يصح أن يأمر بما لا
يريد والجواب بأن ذلك ليس بممتنع ولا
مستحيل وقد قال العلامة المازري مذهب
أهل السنة والله تعالى أراد إيمان المؤمن
وكفر الكافر ولو أراد من الكافر ألا يؤمن لا من
يجي لو قدره عليه لوقع وقال أهل الأعراب
كل أراد من الجتمع الإيمان فاجتبت المؤمن وامتنع
الكافر فاجتباوا الفاش على الساهر ولا يهرأوا
أن يريد الشر شره ويريد الكفر كفره سرفلا
يصح أن يريد الباري واجبات أهل السنة عن
ذلك بأن يريد الشر شره في حق المخلوقين
وأما في حق الخلق فانه يفعل ما يشاء وأما قوله
يعني لا يرضى لعباده الكفر فاجتبت عنه ماله
من العام الذي يريد به الخصوص من معنى أنه
له بالإيمان لعباده على هذا الملائكة وموسى
الأنس والجن وقال الآخرون والآراء شريفة
فمعنى لا يرضى لا يشكرك لهم وقيل كسر
مشروعا لهم وقيل الآراء تطلق بـ
آراء تقدير وآراء رضا والثانية من
الأولى ويؤيد ذلك ما قاله البصري في ذلك
ابن عباس ولا يرضى لعباده المؤمن الكفر
وهو الذي قال في ذلك فيهم أن الله لا يرضى
للك عليهم سلطان فيكون عالما في اللفظ خاصا

في المعنى كقوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله
 يريد بعض العباد واجراه قوم على العموم وكما
 لا يرضى لاحد من عباد الله ان يكفر ويروى
 ذلك عن قتادة وهو قول السلف حيث
 قالوا كفرا الكافر غير مرتضى وان كان بارا
 انتهى **نقطة** اعلم ان الكلام اما عام
 اراد به عام نحو والله بكل شيء عليم او خاص
 اراد به خاص نحو فلما قضى زيد منها وطرا زوجنا
 او عام اراد به خاص نحو واوتيت من كل شيء
 تدبر كل شيء ونحو ما في الايتين ولا يرضى
 لعباده الكفر وعينا يشرب بها عباد الله
 اذا المراد بالعباد البعض في الايتين كما تقدم
 او خاص اراد به عام نحو فلا تقل لها اف ولا
 تنهرهما اي لا تؤذ هما بشي من انواع الابدان
 انتهى من ان حجر على الاربعين النوون
 مع جسد به ف **ومرارة** اي كافي
 والنمروذ وفرعون فان ايمان كل منهم تعلق
 العلم بعدمه مع امر كل به وحيث علم الله ان
 ايمان كل لا يوجد وامره بالايمان كان ذلك من
 التكليف بالمحال مثلا يقال ايمان ابي حبيب
 محال لتعلق علم الله تعالى بعدم وقوعه فاذا
 امره بذلك الايمان فقد كلفه بالمحال وكذلك
 يقال ايمان ابي جهم محال لتعلق علم الله بعدم
 وقوعه فلوامره تعالى به لكان قد كلفه بالمحال
 وهكذا لا يعد منه العسني لكراد انظر اليه

والعام انه اخلف في الرضي هل هو صفة سلبية او ايجابية
 معني قطعا لا ينفك عن ان يكون عونا له
 على تقدير ان يكون له في الجسد
 فيكون له في الجسد
 فيكون له في الجسد
 فيكون له في الجسد
 فيكون له في الجسد
 فيكون له في الجسد

لشدة

بشرط تعلق علم الله بعدم وقوعه فينبغي ان يكون
 من المحال لذاته ويلزم من فرض وقوعه بذلك
 الشرط محال وهو الجهل او الكذب وكذا الكلام
 في الواجب لغيره على ذلك الوجه انتهى وفي لب
 الاصول الاصح جواز التكليف عقلا بالمحال اي
 امسح سواك من محال لذاته اي مستنعا عقلا
 وعادة كالجتمع بين الضدين نحو الجمع بين السواد
 والبياض او محال لغيره اي مستنعا عادة لا
 عذر كالمنهي من الرمن وخرج بالسكيب بالجار
 التكليف المحال فلا يجوز والفرق بينهما ان
 المحل في الاول يرجع الى المأمورية وفي الثاني
 الى المأمور كتكليف ميت وجاد **قوله** والذبح
 لا يؤخذ مما ذكره المؤلف ان بين الذبول
 والغفلة عموما وخصوصا مطلقا والغفلة
 اعم من الذبول وهو اخص منها فكل ذبول
 غفلة وليس كل غفلة ذبول فبقصر العباد
 ذمول اذا سبقه علم وبعض الغفلة ليس
 بذمول اذا لم يسبقه علم **قوله** لا غلنة
 وطبعتته اي العالم قد ثمة وعلة العالم هي
 ذات الساري على رعيهم الفاسد وفعال عليها
 عند هم علة العدل ايضا **نقطة** والموت وعدم
 والحي والموت عدم الحياة عما من شأنها
 ان تكون حيا وقتل مفارقة الروح اليه
 وقيل صفة وجودية تضاد الحياة وتخذفها
 في محلها فهو عدس على الاول وحودى على الثاني

و يدل على انه وجوده تعالى على الخلق في قوله
وحيوا موتوا والحياه والخلق بما سئل
بالوجودي وحمله القائلون بالاول على معنى قدر
والتقدير يتعلق بالوجودي والعدي ورد
قد اجل بالفيه فعل الله عن صانه والاصل
ابقاما كان على ما كان والضمير اوه يمنع من
وجود السمع وكذا المعنى على القول بانه وجوده
وقبل عدم البصر عما من شأنه ان يكون بغيره
والنكافاة تمنع من وجود الكلام او عدم الكلام
عن ما من شأنه ان يكون متكلما وعلته فلا
يقال في الجوارح انكم لانه ليس من شأنه ان يكون
متكلما **قوله** فهو من العلم صوابه ان يقال
فهو من العلم كما عده في دلائله فراجع
وكذا كون العلم ضروريا او نظريا انما
يدل على ان علم الله تعالى مقدس ومتره عن كونه
كسبيا او ضروريا او بدسيا او نظريا وقد
تقدم ان علم الله تعالى قد تم واما العلم الحادث
فهو علم المخلوقات وهو ما يتعلق بمعلوم او معلوم
و ليس على بجد من غير تفصيل وهو على اربعة
اقسام كسبي وضروري وبدهي ونظري فالسبي
هو علم الحادث المقدور بالقدرة الحادثة في
وجه الضرور و قد دللنا بالضروري هو العلم
الحادث الذي لا قدرة للعبد على دفعه مع مقارنته
لاحد الحواس كالعلم بالمرئيات والمشروعات
والمذوقات والمشعومات والملموسات والبدهي

هو قريب من الضروري الا انه لم يقترن باحد الحواس
وهو العلم باستحالة المستحيلات كاستحالة اجتماع
الضدين وان الشئ الواحد لا يكون قد شيئا
وحاديا او موجودا معدوما في زمن واحد وان
لا واسطة بين الاشياء والنفي والنظري هو صفة
حادثه سعلق بالمنظور فيه وهو على قسمين علم
يحصل بانظر النظر على الاتصال وعلم يحصل بتذكر
السلطان الذي يحصل بانظر النظر لا يكون الا
كسبا للعبد ابدا والذي يحصل بتذكر النظر
ناره يكون كسبا اذا انظر وناره يكون ضروريا
انتهى من الجامعي في شرحه **قوله** والصلاح
والاصلاح لخلق الله قال في شرح الوسيط مراده
بالصلاح ما صده فساد وبالاصل ما صحت صدى
الا انه دونه قالت الشيخ قدس الله سره اذ لو
وجب عليه فعل الصلاح والامع للخلق كما نقوله
المعتزلة لما وقعت محنة دنيا واخرى ولما وقع
تكليف بامر ولا نهى وذلك باطل بالمشاهدة انتهى
قال بعضهم ولا يخفى ان مرادهم الاصل بالفساد
الى السمس لا بالنسبة الى الكل من حيث الاجز
ذهب اليه الفلاسفة في نظام العاقل ولذلك
قال لا تتعزى اسناذه ابا على الجبائي عن ثلاثة
اخوة عاش احدهم في الطاعة واحدهم في الكفر
والمعصية والاخر مات صغيرا فقال له الاول
ويعاقب الثاني ولا يثاب الثالث ولا يعاقب
فقال الاسعري ان الثالث مات هل لا غير

فأصله وأدخل منه كما دخل الخ المومن فأجابته
 الجبائي بأن الرب يقول له كذا أعلم أنك لو
 عشت لفسقت فدخلت النار فقال له الأشعر
 فان قال الثاني يارت لم لم تمتني صغيرا
 حتى لا أعصى فلا أدخل النار كما امت الخ فثبت
 الجبائي انتهى وورد في نسخة أخرى
 ووجه الأخرى روية على ما يتقوله تعالى من
 غير حجة ولا جرمة ولا تحتزله تعالى موجود
 وكما مدحوا به من سجد لله وقال تعالى سمع
 وأطع وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر وأما
 الخيمة والوسط من العرب جدا والتعد جدا
 إنما هو عادى يقبل التخلف وليست الروية
 بأنبعث شعاع يتصل بالمرئى حتى تستحيل
 رؤيته جل وعز لا شحالة الاتصال والشعاع
 به تعالى إذ لو كانت الرؤية بانصال شعاع لم
 أن لا يرى الراى إلا بمقدار جدقته كيف وهو
 ينكشف للراى في نظرة واحدة أضعاف ذاته
 أضعافا لا حصر لها بحيث يقطع أنه لا يمكن أنه
 يتصل منه شعاع يتصل بشئ منها والرؤية
 عند أهل الحق لا تستدعي حجة ولا مقابلة وإنما
 تستدعي مطابق محل تقوم به وليست بأنبعث
 أشعة من العين ولا يسمع منها قرب ولا بعد
 معرطار ولا حجاب كسيف انتهى سوسى
 ودليل حدوث العالم بفتح اللام ويجمع على عالم
 بكسر اللام كما تم بفتح اللام وحواله بكسر اللام

وكل

وكما كان على هذا الوزن يكون مفردة مفتوحا
 وجمعه مكسورا صرح به بعض شراح الالغية
 البرهان هو احدى أقول البرهان
 مستحق من البره الذي هو القطع لأن العرب
 تقول برهت العود أى قطعته ولا شك أن
 البرهان يقطع حجة الخصم وينجيه ويبل مس
 من البره الذي هو اليأس لأن العرب يقولون
 امرأة برها أى يئسا ولا شك أن البرهان
 يبيض القلب ويصفى من الجهل وقيل مشتق
 من البرهنة التى هى البينة ولا شك أن البرهان
 ببر الحق على ما هو عليه ويظهره والبرهان
 والدليل بمعنى واحد على القول بترادفهما وأما
 على القول بتباينهما فالبرهان أخفى والدليل
 أعم وببأنه أن تقول البرهان يشترط فيه
 ثلاثة شروط وهى أن يكون مركبا قطعيا
 عقليا بخلاف الدليل لأنه يكون مركبا وغير
 مركب ويكون قطعيا وظاهريا ويكون عقليا
 ونقلا انتهى فمخصى ثم قال أيضا ويقال
 هذا الدليل ونفس الدليل ووجه الدليل والوجه
 الذى يدل منه الدليل والدليل هو العالم
 ونفس الدليل حدوثه ووجه الدليل امتقار
 إلى محدث والوجه الذى يدل منه الدليل
 هو استحالة وجود الصنعة من غير صنعة
 فأشار إلى الدليل ونفس الدليل ووجه الدليل
 بقوله فحدث العالم وأشار إلى الوجه الذى

يدل منه الدليل بقوله لانه لو لم يكن له محدث ل
انتهى **واعمل** ان الحجة العقلية التي هي نوع
من نوعي مطلق الحجة يقال على خمسة انواع وهي
البرهان والجدل والخطابة والسحر والتفسيطة
ودليل الحصر كما قال التبريزي عقلي وذلك لانه
لا يخلو اما ان يكون مفيدا او غير مفيد فان كان
غير مفيد فهو عبث اذ لا عبرة به وان كان مفيدا
لا يخلو اما ان يكون للتصديق او لغير التصديق
فان كان مفيدا لغير التصديق كالتمثيل والتجيب
سمى ذلك سحرا وان كان مفيدا للتصديق لا
يخلو اما ان يكون بعد بقاء ما او غير خاتم
فان كان بعد بقاء ما سمي ذلك خطابة
وان كان تصديقا جازما لا يخلو اما ان يتعين
كون ذلك التصديق حقا ولا يتعين فان لم
يتعين لا يخلو اما ان يعترف به عموم الناس
والزم الخصم ودفعه لمقدماته سمي ذلك جدلا
واما ان لا يعترف به عموم الناس سمي ذلك
مشاغبة وان اعتبر كون ذلك التصديق حقا
سمى ذلك برهانا وان لم يعبر كونه حقا سمي
ذلك سفسفة ولا زايده على ذلك انتهى وجعلها
البيضاوي في الطوالع ثلاثة انواع البرهان
والخطابة وتسمى الامارة ايضا والمغالطة
ودليل الحصر فيها هو ان يقال الحجة العقلية
لا يخلو اما ان يركب من مقدمات قطعية او
من مقدمات ظنية او شبهة باحدا مما فان تركب

من

من مقدمات قطعية سمي ذلك برهانا وان تركب
من مقدمات ظنية سمي ذلك خطابة وامارة وان
كانت شبهة باحديهما سمي ذلك مغالطة انتهى
من شرح الجامعي قوله الا من مقدمات يقينية
وفي كلام غيره يقينيات واليقينيات ستة
اقسام اوليات وتسمى بداهات وهي ما يحزم به
العقل بمجرد بصوره طرقيه كقولك الواحد نصف
الانسان يحصل النفس به باقل وهلة يعني
اول ما ينطق به الانسان يحصل به البعير لا
تأمل وكذلك الكل اعظم من الجزء ومشاهدات
وتسمى حسيات وهي ما يحزم به العقل بواسطة
الحس كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة
والثلج بارد وتسمى بداهات وهي ما يحزم به العقل
بواسطة الكبر سررازا كقوله تحت يعطى
العقل بان ذلك ليس على سبيل الاما وكوسا
شراب التكسير او السقمونيا سهل الصبر
او سكنها فهذا حصول اليقين بالخبرة وهذا
وهي ما يحزم به العقل لبرهانه دون برهانه
الخبريات مع مصاحبة القرابين كقولنا نور القمر
مستفاد من نور الشمس فهذا يحصل به اليقين
بالتحمين يعني ان الانسان يحتمل في نفسه حتى
يحصل له اليقين كما تقول العامة حصل له
اليقين بالتحمين وهو احسن عندها هذا العلم
ومتواترات وهي ما يحزم به العقل بواسطة حس
السمع واسطة حاضرة في الذهن وذلك ان خبر

عن محسوس يمكن وقوعه كقولك محمد رسول الله
ادعى الرسالة وظهرت المعجزة على يده وهذا
حصل له اليقين بالتواتر ونصاها فاستأخرا
معها وهي ما يجزم به العقل بواسطة خاضع يتصور
معها كقولك الاربعة منقسمة بمساويين وكل
منقسم بمساويين فهو زوج ينتج الاربعة زوج
فقد حصل به اليقين بواسطة خاضع في الذهن
وهو الانقسام بمساويين وهذا في العدد
اما في غير العدد فتقول الرؤية طلبها موسى
بشهادة القران وكل ما طلبه موسى فهو جائز
بشهادة العصمة اذا المعصوم لا يطلب مستحسلا
ولا واجبا ينتج الرؤية جارية والى الرؤية
للمعتمد والمعتمد رويته موسى واسأله الله تعالى
ولو كانت روية موسى لله تعالى واجبة او مستحسلة
لما طلبها موسى عليه السلام وقوله يقينية
احترز به من الظنية كما اذا قلت هذا قول
ابي العباس المرسي وكل قول لا يابى العباس المرسي
حق ينتج هذا حق وهو ظني لان ابا العباس
ليس بمعصوم وان كان وليا هذا كله اذا كان
البرهان مركبا من مقدمتين فقط اما اذا كان
مركبا من ثلاث مقدمات او اربع فلا يكون
الاقطعنا مثال ذلك الباسر احد المال
خفية وكل اخذ للمال خفية فهو سارق وكل
سارق تقطع يده بدلالة والسارق والسارح
فاقطعوا ايديهما هذا البرهان مركب من
ثلاث

ثلاث مقدمات قطعنا انتهى من شرح الجامعي
مع تلخيص بعض التراكيب قوله فلاته
لو لم يكن قد بما كان حادثا الى اعلم انه يلزم
من نفي اللازم نفي ملزومه وبيرت على هذا
الصابط معرفة ما يرد عليك من امثاله قوله
لو لم يكن قد بما الى وايضا ان ما صدق بملزومه
وما صدق باللام لازم فقوله لو لم يكن قد بما
ملزوم وقوله لكان حادثا لازم وبيان الملازم
ان الشيء لا يخلو اما ان يكون قد بما او حادثا
فاذا اوسع كونه حادثا وهو اللام اوسع لولم
يكن قد بما وهو الملزوم ولم يصح بنفي اللام
لانه معلوم من الكلام ومثل ذلك ما روي في
ما سألني من امثاله كقولنا لو لم يكن با فيا
لم يكن قد بما لكن عدم كونه قد بما محال لما
سبق فعدم كونه با فيا محال فوحا ان يكون
با فيا ومن الفواعل العقلية المحم عليها بين
جميع الفرق ان ما ثبت قدمه استحالة عدمه
انتهى شرح الحفصه لو امكن الحجة
العدم انما قولنا انما قال لو امكن ولم يقل الحجة
بدل امكن لنفي ما يتوهم من انه لو قال لو الحجة
العدم لا انتفي عنه القدر لتوهم ان امكان حقوق
العدم قبل حصوله لا يستلزم نفي القدم
وتوجيه ذلك ظاهر ولو اخذ بما سألني
لكون وجوده حينئذ جائزا يبان للملازمة
ببراهن المقدم والتالي في الشرطية واساره

ان اللزوم ليس بمتنا لاننا بواسطته يكون
 الوجود حينئذ جائزا وكون الجائز لا يكون الا
 حادثا وماوي **قوله** والجائز لا يكون وجوده الا
 حادثا ان قلت لم يقل والجائز لا يكون الا
 حادثا باسقاط لفظ وجوده فلما لوقال ذلك لانه
 كلامه على ان كل جائز حادث ولا يصح ذلك لانه لا يثبت
 الحدوث الا لمن حصل في الوجود واما الجائز
 الذي لم يرد الله وقوعه كإيمان النبي لمحب واني
 جميل مثلا وكوجود افراد كثيرة للشمس خارجا
 او لحمل من ذهب فليست بحادث ولو كانت حادثة
 وعلى هذا فيبين الحادث وكل من الجائز والممكن
 عموم مطلق والجائز اعم لانفراده بخلاف
 اني لم يتحقق الا رادة بوقوعه فانه يقال
 عليه جائز وممكن ولا يقال عليه حادث لعدم
 دجوله في الوجود اكارحى دون الذهني اذ لا
 يقول به اهل السنة فافهمه **قوله** كيف وقد
 سبق استغفارهم على وجه الاستعداد مشوب
 بالتحجب والادكار والمقصود من الاستغفار انكار
 بغير المعجب عنه **قوله** واما برهان وجوب
 تحجبه بتحويلات فلاه لوف بل سنا منها ان
 اشاره الى قياس استنباطي ذكره شرطية
 وطويت استثنائية واقترن مقامها جملة وذلك
 محال والاصل لكنه ليس بحادث فلانما ثلثا
 منها او اشارة الى قياس افتراق مركب من شرطية
 دحملة وهي قوله وذلك محال والاشارة كونه

حادثا

حادثا وعلى هذا فليس كما ما بعد العدم من اللاحق
 اشارة الى قياس استثنائي كما ادعاه بعضهم بماوي
 لان كل مستثنى كان للملازمة بين العدم
 والتالي في شرطية هذا القياس وهو قوله لو ماثل
 شيئا منها كان حادثا انتهى بماوي **قوله** فلانه
 لو احتاج الى محل كان صفة اشارة الى قياس استثنائي
 مركب من شرطية متصلة مذكورة واستثنائية
 مطوية لم يذكر ما يقوم مقامها من علتها استثنائي
 فيها بعض السالي فيسبغ بعض المقدم انتهى بماوي
 للزوم مجزئة اشارة الى بيان اللزوم بين
 المقدم والتالي في الشرطية المذكورة ولا يخفى
 ان مطالبة الوجودانية ثلاثة وظاهر هذا الدليل
 انما ينبغي ان تكون معه شريك مماثل له في الوجود
 لكنه عند السامع لا يثبت الثلاث اتماما
 اثبات وحدة الذات ووحدة الصفات ووحدة
 الافعال بمعنى نفى الكم المتصل فلانها لو تراكبت
 من حركات والشرعيات صفة القدرة استغناء
 بالمتكررا ما لا يميزها او مجموعها وكل مستحبة
 صفة العجز واما واما الصفات بمعنى نفى
 المتصل عنها فلانه بحث لفظا عموم المتعلق كما اشار
 اليه الشارح بقوله وبيان ذلك انه قد نقرر
 بالبرهان عموم قدرته وازادته وحينئذ لو
 تعددت للزم العجز فنعدم الفعل هكذا ينبغي
 ان يقرر هذا المقدم وليس امل فودع على قوام
 ولهذا يعرف ان قول المصنف في الشرح فلو

من قياس استثنائي

كان يتم وجوده في مراعاة للظاهر وقوله بعد معين
وجوب وحدانية مولانا جل وعز في ذاته وفي صفاته
وفي فعله نص لما نصته الدليل بالماثل
فتناسب اطراف الكلام وانتهى الدليل المراد
والمراد بما وى **قوله** عند كعلو عينك القدرة
الحق هذا اشارة الى بيان التوارد وايضا ان
الاهل اذا ارادوا ان يجدوا مقدر معين فوقعه ان
لا قدرة كل منهما لزم ما ذكر وان كان بعدد
احدهما لزم الترجيح بلا مرجح لان مقتضى القادر
ذات الاله والمقدور رتبة الممكن فليست الكميات
الى الالهين المفروضين على التسوية من غير محاذ
لا يقال يجوز ان لا يقع مثل هذا المقدور لكون
سواء يقع بهما جميعا لا يتساوى في العلم بهما
لانا نقول الاول باطل للزوم عجزهما ولا ان المانع
من وقوعه باحدهما ليس الا وقوعه بالآخر فيلزم
من عدم وقوعه بهما عدم وقوعه باحدهما وكذا
الثاني لان الفرض استقلال كل منهما بالقدرة
والارادة انتهى بما وى **قوله** فيما لا ينقسم
كاجزاء الفرد اي فيما لا يقبل الانقسام الذي
هو اثر القسم بوجه ما لا فعلا ولا وهما ولا فرضا
لا فعلا كالسكر لصلابته والقطع لصغره ولا
وهما لعجز الوهم عن تمييز طرفه ولا فرضا من العقل
نظاما لخواصه اذ العقل يعجز عن الحكم بالاعتدال
لا سلبا منه انقسام ما لا ينقسم في نفس الامر
والا فالعقل قد يفرض المحال والفرق بين الوهم

وفرض

وفرض العقل ان الثاني لا يتوقف في القسمة
بل يقدر على تقسيم بعد تقسيم من غير انتهاء
خذ تحت وقوفه عند خلاف الاول الذي
هو الوهم فانه يتوقف في القسمة لانه لا يدرك
الا المعاني الجزئية المتأدات من طرق الحواس
وما لا يدركه الحواس لا يدركه الوهم انتهى بما وى
قوله وذلك يستلزم استحالة وجود الحواس
الحق الاشارة الاولى الى ما تقدم من برهان التمام
والثانية الى استلزام الاستحالة المفهوم من
يسلم قال بعضهم فان قلب لم لا يجوز ان يقع
العالم بهما فسمين فيكون احدهما قادرا على
احد القسمين والاخر على الآخر فلا يلزم التمام
بالجواب انه قد يقرر قبل استحالة السامى في
مقدورات الله تعالى ومراداته فيستحيل هذا
الفرض الذي ذكر في السؤال راجع الكبري **قوله**
ولهذا يعرف المراد الشارح بهذا برهان التمام
ويقال له برهان التوارد وهو المشار اليه
بقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
وتقديره انه لو امكن التعدد لا يمكن التمام
يريد احدهما حركة زيد والاخر سكونه ولو امكن
التمام لا يمكن احدهما المتنعين لذاتهما اعني اجتماع
الصدين وعجز احدهما عن الآخر وامكان المتنعين
لذاتهما محال لتحقيقه وليس هذا الدليل امتناعا
حلا فالاستعداد على العقائد النسبية فانصر
حواشيه وعبارة السنوسى في الكبرى وبهذا

الدليل بعينه اعني دليل التمانع يستدل على انه
 تعالى هو الموجد لا فعال العباد ولا سائر الموجد
 الحادث فيها كل شيء معارضة له واما دلالة وجود
 قدرة مقارنة لا فعال العباد لا تأثير لها
 فيها لما يجده من الفرق القوي بين حركة
 الاضطرار وحركة الاختيار وعن تعلق القدرة
 بالحادث بالمقدور مقارنة له في محلها من غير
 تأثير غير اهل السنة بالكسب وهو متعلق
 التكليف الشرعي فبطل اذا ذهب الجبرية وهو
 انكار القدرة الحادثة لما فيه من جملة الضرورة
 ومذهب القدمية وهو كون العبد مجلوا فعال
 نفسه على وقوف ارادته بالقدرة التي خلق الله
 تعالى الى اخر ما ذكره سمرقاني والحق ان العبد
 مجبور في قالب مختار انتهى باختصار
 واما برهان وجوب انصافه تعالى بالقدرة
 والارادة الى اخر الاربع اعترض على هذا
 الدليل بانه لا يفيد الا ان الحوادث موجد
 واما اثبات هذه الصفات الاربع الثبوتية
 له وريادتها على الذات كما هو المدعى فلا
 فقد انكرها الفلاسفة وذهبوا الى انه لا يوصف
 الا بالسلوب كما مر قال الشيخ افداه جميع
 السخرجه الله تعالى هذه الصفات الاربع
 في سرها واحد لا اتحاد اللازم على نفي كل واحد
 منها وهو في وجود شيء من الحوادث وتوقف
 وجود نفي الحوادث عليها لا اختصاص له بنوع
 وجود

وجود الحوادث عليها فباعتد على الوجه الاول
 وهو اتحاد نفيها في اللازم انتهى بما دوى
 واما برهان وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام
 فالكتاب والسنة والاجماع الخ قال العلامة
 الحرشي في شرحه على هذا الكتاب يحتمل ان يكون
 السمع اطلق النرفان هنا على الدليل على سبيل
 المحال لعدم التركيب وكونه نقلتا والبرهان
 لا يكون الا نقلتا مركبا قطعيا والعلاقة
 بينهما افاده الدليل القطعي ما يعيد البرهان
 ويحتمل ان يكون اشار الى الدليل المركب اطلق
 عليه البرهان حقيقة ونظمه ان يقال هذه
 الصفات التي هي السمع والبصر والكلام دل على
 شوقها لله تعالى الكتاب والسنة والاجماع وكل
 ما دل على شوقه لله تعالى الكتاب والسنة
 واهل حياء فهو واحد له تعالى فهذه الصفات
 واجبة له تعالى الصغرى ظاهرة من بصر
 الكتاب والسنة والاجماع بيان الكبرى بتو
 القطع لما دل عليه الكتاب والسنة والاجماع
 والى بالدليل العقلي وهو قوله لو لم تصف
 بها الخ يعونه للدليل العقلي واخره عنه صفه
 بيان الملازمة ان القابل للشي لا يخلو عنه او
 عن مثله او عن ضد بيان الاستثنائية
 انعقاد الاجماع على تنزيهه تعالى عن المقتضى
 قوله فالكتاب والسنة والاجماع قيل الاول
 الاستدلال بالاجماع لان في الاستدلال بالكتاب

وإنه شبه مصادرة هكذا لبعضهم وكان
مراده نسبة المصادرة الاستدلال بالشئ على نفسه
لكن لو سلم فهو موقوف على ما لا يدعيه الكتاب ولكن
لا نسلم ذلك لأن المستدل به هو اللفاظ
الحادثة والمستدل عليه هو الصفة القديمة
القائمة بذاته تعالى ولم يتخذ الدليل والمدلول
حتى يلزم المصادرة بالاستدلال بالشئ على نفسه
انتهى مما وى **قوله** وايضا لو لم يتصف بها
لزم ان يتصف بما ضدادها الخ بيان الملازمة
ان كل شئ قابل لصفة لا يتخلو عن الاتصاف بها
او مثلها او ضدها لان القول بنفسه وكل شئ
قابل لهذه الصفات بدليل امتناع اتفاق
الموتى بها وصحة اتصافها لاحتمالها في المصحح
الحية وامر لا رم للحياة فيلزم قبول اتصافها
انتهى مما وى **قوله** والسنة احاديث رسول
الله من الاحاديث قوله صلى الله عليه وسلم لا تناس
حين حاز عليهم فوجدتهم يسندسفون ويدعون
حبر الجاهل الناس ان يرفعوا على انفسكم اي اهدوا
فانكم لا تدعوننا صم ولا اعشى ولا انكم ولا عابثا
واما يدعون من هو اسمع بصير مستكلم وهو معكم
ايما كنتم انتهى من شرح الجامعي وذلك
بعض الخ يعني وهو لا يلقى بالمعبود بل هو محال
عليه كما ذكره الترح والى الله تعالى في ذلك تحسنا
اتيناها ابراهيم على قومه وقد ابرم عليه لصلا
وانت سلام اياه النجاة بعوله يا ايت له بعد

ملا

ما لا يسمع ولا يبصر فاذا ان عدمها نقص لا يليق
بالمعبود ولا يلزم من قدمها قدم المستوعبات
والمبصرات كما لا يلزم من قدم العلم قدم المعلو
لأنها صفات قدممة محدث الله لها تعلقا بالحوادث
ولا تعال ان معنى سمع بصير علم لانه لا يلزم منه
كما قال اسباط السوء بالاعشى الذي علم ان في
السمات مصرات ولا يراها وبالصم الذي يعلم ان في السمات
اصواتا ولا يسمعها فقد صح ان سمعا وبصيرا بمعنى
علم اي يعلم الاشياء بعلمه القديم انتهى مما وى
مختصا **قوله** فلانه لو وجب قلته شي منها الخ
اقول لربها دخلت على منبذين فصرها الاسماء
منفيين فنقول فيه لو حرف امتناع لا امتناع امتنع
انقلاب عين الجائز لا امتناع قلب حقيقة عين
الجائز لا امتناع قلب حقيقة حقيقة واجب او
مستحيل انتهى فتخصي ذلك
دليل الجاهل قال الجاهل معنى شرحه قلب الجاهل
وانقلاب الجاهل محال ففرض الجاهل واجب او محال
محال اما دليل استحالة قلبه المحقق فذكر اعقب
اذا كان واجبا لزم ان لا يتصف الذات بالصفة
التي تقوم بها اكثر من زمان واحد ويلزم تبدلها
لوجوبه واذا كان جائزا لزم افتقاره الى فاعل
مقتضيه والحال التي هي الحقيقة لا يكون مقتضيه
اذا لا توصف بالوجود ولا بالعدم اذ لا يختص
بالوجود الا ما كان معدوما قبل الوجود ولا يختص
بالعدم الا ما كان موجودا بعد عدمه انتهى

وقد يرسل تحت في حرمه يحسب عن ما كتب في حو
الانبياء غير الرسل للقول بالتزادف لا من حيث
ان معرفة الاخص تستلزم معرفة الاعم اما
على القول بعدم التزادف فيجيب عنه بان معرفة
الاخص تستلزم معرفة الاعم انتهى بما ذكره مع تصدق
قال الشهاب الرملي في شرحه على الزبد تحت
على ما كتب اعني ان الله تعالى ارسل الرسل
من البشر الى البشر مبشرين لاهل الاجاز والطاعة
بالنور والحكمة وسد رسل لاهل الكفر والعصيان
بالعقاب والنار لتبليغ الرسالة ويبين ما ائتمروا
اليهم بما يحتاجون اليه من امر الدين والدنيا
ولا فامة حجة الله تعالى على خلقه قال تعالى
ولو انا اهلكناهم بعذاب من قبله لقالوا لربنا
لو لا ارسلت الينا رسولا فننتقم ايانك من قبل
ان نذل ونخزى وقال تعالى رسلا مبشرين
ومذكرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد
ترسل وبدوهم لا يمكن الوصول الى الله تعالى
ولا يصح سلوك الطريق اليه لان العقل لا يستقل
بذلك الاحكام الشرعية واحوال القباية
اسم وكذا هذه الخلاف في النبي والرسول تزداد
وعموما وخصوصا وقع الخلاف في النبوة والرسالة
هل هما صفتان قائمتان بالذات كالعلم والارادة
او ليستا بصفات ذات قال ابن عمار في شرح جمع
الجوامع النبوة والرسالة ليستا بصفتين قائمتين
بل هما عبارة عن افعال خطابا لله تعالى بالنبي
والرسول

والرسول كقولنا في الحكمة الشرعية انه ليس وصفنا
ذاتيا في الشيء وفعل المكلف بل عبارة عن خطاب
الشارع فيه بانه حلال او حرام وخالف الكرامة
والمعتزلة في ذلك وقالوا هما معنيان قائمتان
بالنبي والرسول بئنا منهم على قاعدة التحسين
والتقييد انتهى وفي المواهب بتمام النبوة والرسالة
ليست ذاتيتين للنبي اي ليستا جزئيا لازما
لماهيته لا يتفك عنه ولا وصف ذاتي ولا وصفا
لازما للذات بحيث لا يتفك عنها حتى كان الماهية
مركبة منه ومن غيره من الذاتيات بل يخص الله
تعالى اياه بذلك بخلاف الكرامة انتهى قوله
اصداد هذه الصفات الى المراد بالصدق هنا الصدق
القوي واما ما عثار الاضطراب في تقاض الصدق
حقيقه النقيض عليها ككذب بغير الصدق
واجباية نقيض الامانة والكتمان نقيض السليع
الصدق نقيضه لا صدق والكذب
مساو له فكيف يقال عليه نقيض **قلت**
الطلاق النقيض عليه اما حقيقة عرفة عند
التكليم دون المساطعة او مجاز عند جماعه على نحو
بتوافق الاضطلاحين في اطلاق البعض على
لا كذا فقط وعلى القول بحريان التافير بين
المعردات عند المساطعة وان كان دورا يخص
عندهم اذا لم يعمو عندهم ان السافراء يكون
بين فضتين وهو اخلافا فيهما كيف لا كما
والكيف لا يجاب والتب والكم الكلية والجزئية

وهي الكذب والحيانة أي في الحديث كل
 الخلال يطبع عليها المؤمن إلا الحيانة والكذب
 قاله في الشفا وكذا يستحيل عليهم الجنون
 والجذام والبرص والعنة والاعتراض وأما
 كان يتيدنا أيوب فليس بجذام وإنما هو
 دما مثل وأما قوله تعالى في عن يحيى وسعدا
 وحسورا قسيما في توجيهه فربما **قوله** كالمريض
 أي غير المقر والمطاول وأما العي فتستحيل
 عندهم وأما ما وقع لبعضهم عنده الصلاة واللام
 فإما هو عساة على صفة مع بقا بصره ووجود
 وصل ضعف لبصره وعلى كل من العيون فالنصر
 موجود وإن كان مغطى على الأول وصعبا على
 الثاني ووجود البصر مضاف للعين إذا العي
 حقيقته عدم البصر عما مررنا به أن يكون
 بصيرا وحالف في ذلك الرمحسري وأما النساء
 ناقضا على حقيقته فلا يجوز وصف الانسا
 به وما ورد من سؤال ذي الدين للبي صله الله
 عليه وسلم حين سلم في الرباعية من الركعتين
 بقوله أقصرت الصلاة أم نسيته يا رسول الله
 فتجول على السهو ورعا بينهما من دليل على وصف
 الانسيا بالسهو وبالنسيان بمعنى السهو وأما
 السهو والنسيان بمعنى السهو فمما بران في فهم
 جدا التلخيص لا ماله وحقيقة النسيان زوال
 صورة الشيء من الحافظة والمدركة معا وحقيقة
 السهو زوال صورة الشيء من المدركة دون
 الحافظة

الحافظة . . . بطريق بعضهم رسمها والعرف بينهما
 في ثلاثة أبحاث فقال
 الفرق بين السهو والنسيان يحفى على البعض من الناس
 فالأول الزايل عن مدركة صورة مع البقاء في حافظة
 والثاني ما يزول عنها كما مع صورة فاحفظ لهذا
 ونحوه أي نحو المرض النكاح والجامع كون
 كل منهما لا يؤدي إلى نقص بل النكاح فضيلة
 عظيمة وكثرة فضيلة مطلوبة وعدم القدرة
 عليه لنقص قال الدجيني في شرح الشفا
 كيف يكون النكاح وكثرة من القضاة وهذا
 يحيى بن زكريا وقد أثنى الله تعالى عليه بأنه كان
 حضورا أي لا قدرة له على النكاح وهذا نقص
 والنقص عليه محال وكيف يثنى الله تعالى عليه
 بالعجز عن ما يعد فضيلة وهذا عيسى عليه
 السلام تسئل من النساء لو كان كما قررته لم
 أن ثنا الله تعالى على يحيى بأنه
 كان حضورا ليس كما قاله بعضهم كان هبوطا
 أي حكايا عن النكاح أو لا ذكر له بل قد أنكر
 هذا أحذاقا لمفسرين ونقاد العلماء المحققين
 وقالوا هذه لفظة لا يلقون نسبتها إلى الانسا
 وأما معناه معصور من الذنوب أن سها
 فصور بمعنى معصور كركوب يحيى مركوب فكه
 حصر عنها فوصفه به على هذا منعاق بالذنوب
 وقيل حضورا ما نعا نفسه من الشهوات فهو
 من أمثلة المبالغة الخمسة وعليه فصور بمعنى

حاصر نفسه اي مانع نفسه كضروب بمعنى ضارب هـ
 فوصفه به على هذا منعت بالكلح وفيل المحصور من
 الشهوة له في النساء الثاني احسن فقد ظهر لك من
 هذا ان عدم القدرة على الكاح بعض وانما الفضيلة
 في منع النفس منه مع وجود القدرة عليه وقمع
 النفس عنه ومنعها منه مع توفر القدرة اما
 بحمد هـ نعسي او كعانة من الله تعالى كنجي رزقا
 عليهما السلام فوجود القدرة عليه فضيلة
 أولى ومنع النفس منه فضيلة ثانية زائدة
 على الفضيلة الاولى فلهذا اثبت الله تعالى عليها
 انتهى **قلت** فتخص من هذا ان المحصور المعصوم
 من الذنوب او المانع نفسه من شهواتها او من لا
 شهوة له في النساء لا العادم القدرة على الكاح
 لان هذا المعنى الرابع نقص لا يليق وصف بحبه
 ولا الشاعليه به **قوله** في قولهم بالاحاد اي احاد
 الاصبوت المعنى عنه بالاقامة الثلاثة التي هي
 الوجود والحياة والعلم في النكسوت الذي هو
 ذات عيسى ويزعمون ان عيسى نقل منه الجواز البشري
 واما الخبز والاكل في هو باق به انظر التاوي
 فلانهم لو لم يصدقوا الخسارة الى قياس استثنائي
 مركب من مقدمين كبرى وصغرى هما مفصلة
 مذكورة واستثنائية مطوية رفع فيها الثاني
 فانهم رفع المقدم وذلك بان تقول لو لم يصدقوا
 للزم الكذب في خبره تعالى لكن لم يلزم الكذب
 في خبره تعالى فينتج كنه لم يصدقوا ونفي النفي اثبات

اي فيجند قوا في جميع ما يبدفوه عن الله تعالى
 واما قوله لتصدقن فبيان للزوم الثاني المقدم
 في الشرطية المنفصلة الكبرى قال العلامة
 الفيض اذا دخلت لوعلى منفي ومثبت كما هـ
 صيرت الاستثنائية المنفي مثبتا والمثبت
 متفيا فلو حرف وجود لا منناع اي وجه صد
 الرسل لا منناع الكذب في خبره تعالى انتهى وقال
 العلامة المامون الاولى ان يقال بدل للزم
 الكذب للزم عدم الصدق فاد باسع الله تعالى
 وان كان مؤذيا للعارضتين واحدا انتهى مع
 زيادة **قوله** بالمعجزة النازلة الخ المعجزة
 مشتقة من الاعجاز الذي هو اثبات المعجز المقابل
 لعدم القدرة وقد سعار لا عجز لا عجز
 العجز واسناد المعجزة الى ما هو سبب لا عجز
 محار على كقولك سورة محجزة وجعل سبب
 وعلم عليه حقيقة عرقية لا محار لغوي فالتا
 المنقل من الوصفية الى الاسمية والمبالغة في
 وسميت المعجزة معجزة لتضمنها تعجزهم عن الات
 مثلها قال الامام في الرسالة التفسيرية وتسميه
 بذلك مجاز لان العجز يتبين بها والمعجزة الحقيقة
 انما هو خالق العجز **قوله** اختلف في الماء
 في لغة محجزة وحصة في ميل البيت وسبيل
 من الوصفية الى الاسمية وقيل الثاني حقيقة
 للتأنيث والمبالغة كما في علامة ونسابة وصفان
 للذكر واما الثاني للملايك جمع ملاك كسمايل

جمع شأن فلان ثلث الجمع كما نص عليه الزخري في كتابه
 واما الثاني جميع الاعلام فهي اما الثانية اللفظ
 فقط كتناجزة وطلحة واما الثانية اللفظ والمعنى
 معا كتناجزة وخطبة وفاطمة وعائشة واما التا
 في جميع الاوصاف فهي الثانية والفرق معاول هذا
 تسمى تالفوق والتا الفارقة لدالاتها على ذلك
 تسمى تسمية وتامه وصامه وصالحه وصغيره لا
 علمان واما الثاني فلانه فهي الثانية لا الفرق
 وذلك لان فلانة علم الموت كما ان فلان علم
 اليه كروا لقاعد ان تالفوق لا تدخل على الاعلام
 وتدخل على الاوصاف وتسمى تالفوق وتسمى تالفوق
 من علم الموت كالزاي من زيد فلا دلالة لهما على
 شئ اصلا لا تانيثا ولا فرقا ولا مبالغة ولا نقلا
 فانهم ذلك فانه تفسير جدا **قوله** وهي امر
 خارق للعادة مقرون بالتحدى زاد بعضهم
 يكون من التكليف ليخرج ما يقع عند ظهور
 شرط الساعة وفي الاخرة وعند انتها التكليف
 من الخوارق فانه ليس بمعجزة لكونه في زمن
 نقص العادات ونقص الرسوم وانما قال امر
 وتبريق شئ لشمول الامر للوجود والعدم
 كعدم احراق النار لابرارهم دون الشئ فامر
 جنس في التعريف صادق بكل وجودي وعدمي
 وخارق وغير خارق وخارق للعادة فصل يخرج
 غير الخارق ومقرون بالتحدى الذي هو طلب
 الخارق دليلا على صحة دعوى النبوة والرسالة

فصل

اصل يخرج للمؤمن الامارة الغير المعروفة بالنبوة
 كالارهاص والكرامة ويكون زمن التكليف فصل
 ثالث يخرج لما يكون في غير زمن التكليف كزمن
 اشراط الساعة وكالاخرة مثلا لو تحدى شخص
 زمن الاشراط بطلوع الشمس من مغربها فطلب
 كما تحدى بهذا الطلوع امر خارق للعادة مقرون
 بالتحدي الا انه لا يقال عليه معجزة لا لو كان
 في زمن التكليف وليس على ذلك جميع الخوارق
 اشراط الساعة **قوله** وكرامة الاوليا الخ
 قال بعضهم يوافقها هنا ان الكرامة هي الخارق
 المقرون بالعلم والمعرفة والطاعة ما اعطاه
 من ولي جاهل يخرج بالخارق المقرون بذلك ولا
 يكون مقرونا به فانه يسمى استدراجا كما وقع
 لفرعون من الاستدراج ان يكون له كبريت
 الكذابين وكالاهاثة كما روي ان مسيلة
 الكذاب واسمه ثمامة دعي لا عور لنصح عبيد
 العور اذ هبت ضوء الصبحه وليسمى كذا هذا
 اهاثة وقد نظير الخوارق من قبل عوام المسلمين
 تخليصا لهم من المحن والمكاره وتسمى معونة لهم
 من هذا مع ما سبق ان الخارق للعادة كل
 يقال على ستة انواع معجزة وارهاص وكرامة
 واستدراج واهانة ومعونة
 لو وقت مدعى النبوة وقوع الخارق برهان ياتي
 مع ذلك غير انه لا يجمع منه تكليف من بعضهم
 بالامتثال شرعه ناجزا قبل حصوله لاستغناء المصدق

واعلم به الان لكن لو بين الاحكام وعلق التزامها
بمذاهب الخارصين عند الامام الفخر الرازي
لا القاصي في بكر الباقلاني وبعد محل الخلاف
في الخارق المؤيد دون الموكد ولو تحدى
سطن الحبل او استلطف كل منهما سكتيه
هل يعد محجة نظرا الى حصول النطق المتحدى
به او لا يعد محجة نظرا الى التكذيب فيهما
محل نظر انظر المواقف للعضد والمقاصد للسعد
فه مع عدم المعارضة بان لا يظن مثله
من ليس بنبى واما من نبى اخر فلا مانع والا
كان النبي مساويا ولم تتزل حثالة التصديق
فلاهم لو جازوا الفعل بحرم او مكروه
هو كمراسره الى قياس استساي مركب
مصلحة كبرى مد كوره واستسائه شعري
مخوبة رفع فيها السالى فاسج رفع المقدم واما
قوله لان الله تعالى انما في بيان للزوم التالى للمقد
في الشرطية المتصلة قال العلامة القنجي
اذا دخلت لو على مثبتين صيرتهما الاستثنائية
منفيين فلو حرف استثناء لا امتناع فتقول في
القياس مستغنى حياثهم لا امتناع انفرادا بحرم
والمكروه طاعة انتهى **فرا** سوى ما ثبت
اختصاصهم به اى كونه مقصورا عليهم لا
تجاوزهم الى ائمتهم فالبا بعد الاختصاص
داخلة على المقصور عليهم كما هو الشايع
الاستعمال انتهى **فما** وى **قوله** قل ان كنتم
تحبون

تحبون الله فاتبوني انما قال في الاشارة الى
احتج به على وجوب متابعة النبي صلى الله عليه
وسلم قولا وفعلوا انهم آمنه للوجوب لانه فعل
متابعه لا رما لمحبه الله عز وجل ومحبه الله
واجبة ولازم الواجب واجب فاتباع النبي صلى الله
عليه وسلم واجب شرعا مع قارة يكون بمثابة
امره واجتباب محبه وقارة بموافقة في فعل
مثل ما فعل وترك مثل ما ترك انتهى **فما**
ورحمته وسعت كل شيء انما قال الطيبي
قوله تعالى قال عذابي اصيب به من اشاء الله
هذا الجواب وارد على اسلوب الحكيم وقوله
ورحمته وسعت كل شيء كما لتهنيد الجواب والجواب
فما كتبها للذين يتفنون طلب موسى عليه السلام
العفوان والرحمة والمنة في الدارين لنفسه
ولامسه خاصة بقوله واكتب لنا وتعدله
بقوله انا هذا التاك فاحاله تعالى باربعه
المطلق ليس من الحكمة بل عذابي من شأنه انه
تابع لمشيئتي فان امتك لو تعرضوا لما افقت
الحكمة تعذيب من يشره لا يتفهم دعاؤك
لهم ورحمته من شأنها ان نعم الخلق صاحبهم
وظالمهم مومهم وكافهم فخصصك منك
تجبر لما هو واسع قال قوله فساكنهم كما هو
بالموجب لانه عليه السلام جعل العبد الوصف
نكونهم بالذين راغبين من الدوب اليه بقوله
انا هذا ناليتك ولما لم يكن الوصف كافيا قرره

وضمهم معه الوصف بالتقوى وباء الزكاة والايان
جميع الكتب المنزلة وسائر الايات ومتابعة م
النبي الامي جميعه صلوات الله وسلامه عليه
حتى الذي توحى احضار الحسن بن عمار
لصدقات المتعدده لا الموده المجردة انتهى
نماوى **قوله** وهو دليل قطعي اجماعا على عصمة
كان الانسب ان يقول على عصمتهم لان الكلام
في وجوب الامانة للانبياء ولا جرم انهم معصومون
من فعل المنهيات المتعلقة بالجوارح التي هي
الجوارح الباطنة كالكفر والغفل والحسد والكبر
والرياء الى غير ذلك والمتعلقة بالجوارح التي
هي الاعضاء الظاهرة اما الكبار فالاجماع على
انهم معصومون منها مطلقا اي عمدا وسهوا
قبل النبوة وبعدها وكذلك تلخيص الوحي
والتناول واما الصغائر فاما بعد النبوة فالاجماع
انهم معصومون منها عمدا وفي التسهوف لان
الاجماع حوازه والحق الذي يعفده ويدبر الله
بحال به الحظر معصومون من جميع المعاصي صغرها
وكبرها بل وما ليس بمعصية اصلا كالذكر وهما
والمباح ان يعبثوا بمجترد السهوه بل الانبياء
لا تكون افعالهم الا على حجة التقرب والامتنان
والاستقامة وجميعهم على طاعة الله تعالى والعصمة
لغة المنع واضطلاحا ملكة نفسانية تمنع من الجور
والمخالفة وقبل صفه توحى امساع عصيان
موقوفها ومن شتر امتنع اتصاف غير النبي والملك

بها اذ الحكم بالامتناع انما هو لهما لا لغيرهما ورز
ان المختص بالنبي والملك انما هو وجوب العصمة
ولا يمنع عروضا لغيرهما وقال بعضهم العصمة
هي المنع من الذنب مع عدم جواز الوقوع فيه واما
الحفظ فهو المنع من الذنب مع جواز الوقوع فيه
معصومون وكذلك الملايكة والاولياء محفوظون
وقالت ابن عطفة في تفسيره في الكلام على قوله
تعالى **بنا** واحفظنا مسلمين لك ومن ذرئتنا
امه مسلمة لك وارنا مناسكنا وتب علينا اقول
انهم معصومون من الجميع وذكروا حاصله ان التوبة
في قوله صلى الله عليه وسلم اني لا استغفر الله واتوب
اليه في الوقتين من مرة توبة لقربه يرجوعه من
كامل الى كمال بسبب تزايد علومه واطلاعه على
ما لم يكن اطلع عليه من قبل وقد وافق ما ذكر
الحرمين الاستاذ على منع تصور المعصية منهم
وان خالف في موضع في تصور الصغير مع ان
لم تقع انظر ابن التبريز **قوله** واما دليل
جواز الاعراض البشرية عليهم هو المراد بالدير
عنا البرهان لان المصنف كثيرا ما يطلقه عليه
فهو من اطلاق العام واردة الحاضر وخصه بالذر
دون الحجة اما نفسنا وفرقا بين الواحد والآخر
وال في الاعراض للعهد والمعهود الاعراض التي
لا يودي لا تقصر في مراتبهم العلمية انتهى نماوى
مع نوع تصرف **قوله** اما لتعظيم اجورهم
هو جواب سؤال مقدم كان سائلا له قابلا

ما فائدة وقوع الاعراض البشرية بالانبياء فقال
 محقق لا ريب في ان فضلها بقوله اما لتعظيم اجور
 الله في تحريكه باعتبار احوالهم فيها
 حرف الجر معنوا بالسل والتشبه دون التميز
 الا ولم لا انما دل ادانظر واعترفا احوال
 انبياء حصل له السلي والمصر والسنة وما
 لم يتعلق حرف الجر بالتميز الاولين لما لم
 عليه من خليل فعلا الله تعالى في الاول وهو يعظم
 حوربه وحليل احكام الله تعالى في الثاني وهو
 الشريع مسافر على هذا ان المولى جل وعز لا
 يعظم اجورهم ولا تشريع الاحكام الا اذا بطرت
 فتكون نظرك شرط في ذلك وذلك باطل بل
 ان المولى اعظم اجورهم وشرع الاحكام قبل وجودك
 فضلا عن نظرك جل فعل المولى وحكمه عز ان
 حلال ما بعد سأل سحابة ونعالي ان يوفقا
 ان يقول العمل وان يعصم من الرغ والرب
 وان يتبعنا على الايمان عند حلول الاجل جاء
 سندنا ومولانا محمد الذي شئت سرقة جمع
 السراة واملد وفاق وساد كل بي ومزسل
 اسهي في تحريكه والذي يظهر في
 علو حرف الجر بكل من الاربعة من غير لزوم لما
 ذكره الفيحي من التعليل غاية الامر ان مشاهد
 وقوع الاعراض بهم دليل على جوازها وانها غير
 مستتعة الوقوع وغير واجبة الوقوع ثم وقوع
 هذه الاعراض المشاهدة الجائزة بهم لا حد

امور

امور اربع اولها وكل منها ليس لا بسبب اعتبار
 احوالهم في الدنيا فالتعظيم باعتبار احوالهم
 وما عطف عليه كذلك وحينئذ فلا يلزم من
 تعظيم الله اياهم باعتبار احوالهم ان يكون الله
 احوالهم علة لتعظيم الله اياهم لان تعظيم الله
 اياهم سابق على اعتبار احوالهم واعتبار احوالهم
 مسنون والعلة بدور مع معلولها وجودها
 وعدمها فلا بد من معارستها لمعلولها فيهما
 ولا مقارنة فلا تغلب فليتامل
 الدنيا جيفة قدرة نظير هذا الحديث قوله
 صلى الله عليه وسلم الدنيا ملعونة ملعون
 ما فيها الا ما ابتغي له وجه الله تعالى اي
 منبذة عن رضاه ومنبذة ما فيها عن رضاه
 الا ما ابتغي به وجه الله وهو ما كان منها
 مرضاه وهذا الحديث اخرجه الطبراني
 عن ابى الدرداء والترمذي وابن ماجه عن
 ابى هريرة وصححه الحافظ الشوكلي وقال
 الحافظ المنذرى اسناده لا بأس به
 لو كانت الدنيا ترون عند الله جناح بعوضة
 ما سقى الكافر منها خروقة ماء اي لو كان الله
 عند الله سرف ودرج جناح بعوضة ما يات
 الكافر اذ في شيء منها لان الكافر عذو الله
 فيستحق العذاب في العاجلة والاجلة ولكن
 الله تعالى اخر عذابه ليوم لا ريب فيه ولم
 يجرمه النعمة الدنيوية لمقارنتها بالنسبة

اي دلائل العم الاخره اذا
كان الدنيا لا سر عند الله سبحانه بعوضه
ولم يخفها
فان الله تعالى وافعاله تعالى لا تعلل عن
الله ما لنا وما صل هذه الاحاديث الدلالة
على دم الدنيا قال في فتح الباري **اعلم** ان
مثل اهل الدنيا في غفلتهم كمثل قوم ركبوا
سفينة ونزلوا الى جزيرة معشبة فخرجوا
لنفس الحاجة فحذرهم الملاح من التأخر فيها
وامرهم ان يقيموا بقدر حاجتهم وحذرهم ان
يقطع بالسفينة ويتركهم فيبادر بعضهم فرج
سريعا فصادف خيرا لا يمكنه واحسبها قسرا
فيه وانقسم الباقرين فرقا **والاستغنى**
في النظر الى ازهارها المؤنقة وانهارها
المتدفقة وثمارها الطيبة واطيارها المطربة
وجواهرها ومعادنها ثم استيقظ فبادر الى
السفينة فلقى مكانا دارا المكان الاول فحيا
في الجملة **الثانية** كالاولى لكنها اكبت
على تلك الحواهر والثمار والارهار ولم يسم
نفسه بتركها ونسأ على جميع ما قدر عليه منها
وحمله فوصل الى السفينة فوجد مكانا اضيق
من الاول ولم يسم نفسه بترى ما استصعب منها
فصار مستغلا به ثم لم يلبث ان ذبلت تلك الازهار
وبست تلك الثمار وهاجت الرياح فلم يجد بدا
من القاء ما استصعبه حتى تخاض شانه ونفسه

السالة

ولجت في تلك الغياض وغفلت عن وصية
الملائكة ثم سمعوا نداء الرخيل فامسك فوجدت
السفينة قد سارت فسمعت بما اسدعه في البحر
حتى هلكت
سماع النداء سارت السفينة فتقسموا فرقا منهم
من افرسته السباع ومنهم من تاه على وجهه حتى هلك
ومنهم من مات جوعا ومنهم من لهشته الحيات قال
فهذا مثلا اهل الدنيا استغالهم بحظوظهم العاجلة
وعفلةهم عن عاقبة امرهم ثم ختم ذلك بان قال وما
افئج من برغم انه صار عافلا وهو يغتر بهذه الانجار
من الذهب والفضة والحشيش من الازهار والثمار
مع علمه وتحققه بانه لا يقصده شيء من ذلك بعد
الموت **قوله** وجميع معاني هذه العقائد كلها قول
لا اله الا الله محمد رسول الله اقول المراد بجميع
الدلالة اي ويدل على معلية هذه العقائد دلالة
التزامية قول لا اله الا الله اي مقول قول لا اله
الا الله وهو لا اله الا الله والالتصاف لا اله الا الله
المطابق بثبوت الألوهية لله ونفيها عن ما سواه قبل
معناها المطابق بثبوت الألوهية لله فقط واما
دلالها على نفي الألوهية عن ما سواه فتضمنية على
الحال الاول والتزامية على الثاني ويسفر عن القول
تركيبا المعنى وساطة هذا ما ظهر في قوله
مع فتور الفكرة ومن اراد المزيد على ذلك فعليه
كتب المحققين كالسعد والتسوي واما انما بها
كما قال العلامة الغضالائي في شرحه في البخاري

فلانافية للجنس والاله اسمها مركب معها تركيب
مزج كاحد عشر وفتحته فتحة بنا عند الجمهور
وفتحه اعراب عند الزجاج لان اسمها عند
منصوب لفظا لا محلا وخبرها محذوف اتفاقا
تقديره موحود والاحرف استثنى والاله مرفوع
على البدلية من الضمير المستتر في الخبر وقيل مرفوع
على الخبرية للاوالية جماعة بشران هذا التركيب
عند علماء المعاني بفيد فصلا الصفة على الموصوف
لا العكس لان الاله في معنى الوصف وان قلت
يرد من المعنى على الاثبات فقبل الاله الا الله
ولم يقل الله الا الله هو قلنا ليوافق اللسان
القلب لان الانسان اذا نطق ان يكون شرا لاله
عنه بلسانه والخالق له قهره وله ما سوى الله
في طي اللسان العاكس وليس مسعودا لشي سوى
له تعالى فيكون قد بقي السرمد عن الله تعالى
الجوارح الظاهرة والجوارح الباطنة اسمها ملحقا
بواسد اذ معنى الالهوية استغناء الاله عن كل
ما سواه الخ اقول معنى الالهوية مركب من امرين
غنى الاله عن غيره عموميا واقتدار غيره اليه عموميا
كما يوحى من كلام العلامة الشكافي ولا يدركه
معنى الالهوية الا بعد ادراك معنى الكلمة المذكورة
وهو اثبات الالهية لله ونفيها عن ما سواه كما
يؤخذ من كلام النماوي مع تصرف قوله فمعنى
لا اله الا الله لا مستغنى عن كل ما سواه الخ مستغنى
بالبناء على الفتح كما في غالب النسخ ولو نصب وتوان

لرس

لرسم بالالفلاجد الياء وعلية فلعله يجعل الجار
والمحذور متعلقا بالخبر المحذوف لا بالاسم حتى يلزم
ان يكون مطولا انتهى نماوي **قوله** كل ما عداه
ما عداه بمعنى ما سواه وانما عدل عنه لفتح تكرار
اللفظ **قوله** اما استغناؤه تعالى الخ قد يقال
وجه تقديم الاستغناء على الاقتدار هو ان الاول
فعله والثاني وصف فعله اولان معظم الترغيب
التي هي من التخليد بالخاء المحجمة بوجد من الاول
ومعظم المعاني التي هي من باب التخليد بالخاء المحجمة
تؤخذ من الثاني والتخلية مقدمة على التعلية
واصل المعدوم معدوم فعدم الاستغناء على الاقتدار
انظر التمكن في **قوله** فهو يوجب له تعالى الوجوه
الخ اي يستلزم وجوده تعالى لا يقال ان الشيء قد
يكون غنيا عن الفاعل ومعدوما فمن اين استلزم
الاستغناء الوجود لا نأقول لولم يكن تعالى موجوب
لكان معدوما اذ لا واسطة بينهما لكن الثاني باطل
فالمقدم مشله وبالجملية فيجب له تعالى وجوب الوجود
اذ لولم يكن تعالى واجب الوجود لزم ان يكون جابزه
فيلزم اقتداره او ممتنع فليزوم عدم العالم كنف
وقد وجد وجودا لا يستطاع رده ولا محذور
ويؤخذ منه الخ اي يؤخذ من جزء معنى الالهوية الاول
الذي هو استغناء الاله عن كل ما سواه تترهه
تعالى عن الاعراض وانما قال المصنف بوجد ولم
يقول بوجوب لانه اضطر حيث يتبين اندراج العقائد
في الاستغناء والا فتقار على ان يعبر في جابزه

الواجب بقوله بوجب وفي جانب الجائز بقوله يؤخذ
 علم ان المندرج في الاستغناء احد عشر
 صفة واحدة نفسية وهي الوجود واربعة سلبية
 وهي القدم والبقاء والمخالفة للحوادث والوحدة
 وثلاثة معاني وهي السمع والبصر والكلام وثلاثة
 معنوية وهي كونه سميعا وبصيرا ومتكلما والمندرج
 في الاقتقار الذي هو الجزء الثاني من معنى الالوهية
 باقي الصفات العشر من الواجبة الشوت لله
 والمعروفة للمكلف كما هو مقرر في اذهار الاعيان
 والعرض الذي يسهل الله الغرض العلة
 الباعثة على الفعل فيلزم على ثبوته له تعالى
 ان يكون افعاله معللة وهو سبحانه الله عنه
 يفعل الله ما يشاء لا يقال ان اللام للتعليل في قوله
 تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون فيلزم
 عليه ان يكون فعله تعالى معللا لا نناقول
 اللام بها للضحية ورة لا للتعليل فهو من باب
 الاستغارة التبعية خلافا للمعتزلة الغايلين
 بتعليليتها انتهى من شرح الجامعي مع بعض تصرف
 فهو بوجب له تعالى الحياة وعموم القدرة
 كما قول اعلم ان كل ما يدخل تحت الاقتقار من
 الصفات يدخل تحت الاستغناء الا الوجدانية
 وحدوث العالم لان الاستغناء قد يفعل يدوم
 وكل ما يدخل تحت الاستغناء من الصفات يدخل
 تحت الاقتقار الا السمع والبصر والكلام لعدم
 توقف ايجاد الحوادث عليها واما عموم اقتقار

كل

كل ما سواه اليه فهو يستلزم وجوب عموم تعلق كل من
 هذه الثلاثة اذ لو لم يتم تعلقها لا يفي عموم
 الاقتقار كما يؤخذ ذلك من كلام العلامة الشكنازي
 في ا - ويوجب له ايضا الوجدانية اقول فاعل
 بوجب ضمير يعود على الاقتقار الذي هو ثاني جزى
 معنى الالوهية كما مر غير مرة من ان معنى لا اله الا
 الله لا مستغنى عن كل ما سواه ومفتقر اليه كل ما
 عداه الا الله فدلالتها على الاستغناء والاقتقار
 مقاماتقنة ودلالتهما على احدهما في محل
 تضمنيه وانظر ما دلالتها على ما يدخل تحت
 احدهما من الصفات تضمنية اما التزامية على
 مذهبها لاصوليين محل تأمل والظاهر انها التزامية
 لان الوجدانية داخلية تحت الاقتقار دخول
 لزوم بمعنى ان الاقتقار يستلزم الوجدانية
 اذ لا يفتقر اليه كل ما سواه الا من كان واحدا
 لا شريك له في ملكه هذا ما ظهر لي في هذا
 المحز وبهذا نفهم تخطيط النماوي في هذا المحل
 ولهذا عد لنا عن نقل كلامه ولومع التصرف فيه
 في ويؤخذ منه ايضا حدوث العالم اقول
 الضمير في منه يعود على الاقتقار الذي هو ثاني
 جزى معنى الالوهية وايضا مصدرا من اذ ارجح
 اي كما ان اقتقار الكائنات اليه تعالى بوجوب
 له الحياة وعموم القدرة والارادة والعلم
 كذلك يؤخذ منه حدوث العالم الذي هو
 مجموع الكائنات انتهى نماوي مع التصرف في عبارته

وبأسره أي باجمعا إذا أسرته اللغة
 هو الجمل الذي يربط به الأسير فإذا ذهب يقال
 ذهب بأسره أي باجمعه أو هو كناية عن شمول
 الحدوث لكل فرد من أفراد العالم وقد تبرع الشيخ
 بقوله ويؤخذ منه أيضا حدوث العالم بأسره كما
 قاله السكاكي لأنه ليس من العقائد بل من أدلتها
 التي تبني عليها ولذلك لم يعدّها أولا وإنما ذكرها
 في دليل الوجود انتهى **قوله** كيف وهو الذي
 يجب أن يقال إنما أراد هنا يجب دون سائر المواضع
 لوجود الخلاف فردد بذلك على المخالف انتهى ثم ادعى
 قد عرفت بالبرهان أن ما ثبت قدمه
 استحالة عدمه أي أقول مراده بالبرهان برهان
 المقادير مقتضاه استلزام القدم للمقادير وأن
 ما ثبت قدمه وجب نقاؤه فلو انتفى قدمه
 أو لحقه العدم لكان ممكنا ولو كان ممكنا لكان
 وجوده عن عدم وذلك معنى الحدوث لكن
 الحدوث في حق القديم محال فامكانه كذلك
 فالحق العدم له محال فينتج القدم لا يلحقه عدم
 وهو أيضا لا يسعفه فلو كان محال فدينه لا يسعفه
 عن الاله كيف والاله يفتقر اليه كل ما سواه
 بشهادة الكلمة المشرقة انتهى سكاكي على شرح
 المصنف **قوله** ويؤخذ منه أيضا أن لا تأثير
 في الضمير منه عايد على الافتقار الذي هو ثابتي
 جرى معنى الألوهية أي يؤخذ من افتقار كل ما سواه
 اليه عدمه وتأثير شي من الكائنات في أمره وهذا
 المعنى

المعنى داخل في الوجودية وما أعاده زيادة بيان
 لما ذكره من التفصيل في مذهب الطباطبائي من
 تبعهم **قوله** من الكائنات أقول الكائنات جمع كائنه
 وهي الذات المكونة ويحتمل أن يكون جمعا لكائنه
 الشيء المكون الذي وقع عليه الكون وذلك الجمع
 نحو اضططيل واضطبلات والمراد بالكائنات مالا
 يعمل من الأسباب العادية ولذلك جمعها بالالف
 والتادون الواو والنون والياء والنون كذا في
 الأول **قوله** كل ما سواه عموما وعلى كل حال
 أقول عموما مصدرية محل الحال وعلى كل حال معطوف
 عليه تقديره ذا عموم وكائنه على كل حال ونقول
 عموما بمعنى عام **فإن قلنا** ما صاحب الحال
 كل من قوله كل ما سواه ولا يصح أن يكون من
 الضمير المضاف اليه سوى لأنه لا يصح أن يحمل منه
 المضاف نعم يصح أن يكون من مالا لأن المضاف الذي هو
 كل يصح الاستعانة بالمضاف اليه أي سكاكي
 ونحو عموما وعلى كل حال أسدوا سها أو عموم في تدو
 وعلى كل حال في الصغار أو عموم في سادات
 لوجود غيره كالما والصفاء والبار والسائر وسوا
 وجود ذلك وعلى كل حال فيما ليس سادات لوجود
 غيره كالسموات والأرضين والمراد في الوجود وعدمه
 فالسائر افتدرا وعموما في الزمان وعلى كل حال
 في اقتران الأسباب بمسبباتها وحال عدم اقترانها
 قال ورايت منسوبًا للشيخ السنوسي أنه سئل
 عن قوله عموما وعلى كل حال فأجاب بقوله عموما

في الذات وعلى كل حال في الصفات انتهى فما وى
فذلك محال ايضا اقول جملة ذلك محال
فيل جوابا بما قيل جوابا في الشرطية والفتا
رابطه للجواب بالشرط وقيل جواب لكل منهما وقيل
جواب لاحد منهما وجواب الاخر محذوف دل عليه
المذكور قال الشيخ ابو الحسن واما قوله لعطائيه
يسفهم ما يعود عليه لفظا بل تقديره اني قوله
ان قدرت ان شيئا من الكائنات يؤثر بطبعه
والمعنى ان ذلك اللازم انما يلزم ان قدرت ان
شيئا من الكائنات يؤثر بطبعه وذلك محال
لان مقتضى حسد ان ما سواه غير معبر اليه
وذلك باطل لما عرفت قبل من وجوب افتقار
كل ما سواه اليه واما ان قدرت ان شيئا من
الكائنات يؤثر بقوة او دعما الله تعالى فيه
فذلك محال ايضا كما ان ذلك محال ان قدرته
يؤثر بطبعه والمراد بالطبع الدار وبالعقود
الصفة **فصل** ولهذا سئل مذهب لعديريه ان
لرسول سارح لمذهب الجبرية وهو نكار القدرة
الحادثة والافعال كلها موجودة عندهم بالقدرة
القديمة فقط من غير مقارنة لقدرة حادثة ولا
خفا في بطلان هذا المذهب لما قدم من تحذير الضرر
مساره او سلكه الحقة المتأسرة
وجود فعل الحيوان الاحياري في محل قوته
وجميعه التولد وجود حادث عند مقدوره
القدرة الحادثة فما وجد من افعال الحيوان الاحياري

في محل

في محل قوته كحركاته وسكناته وقيامه وقعوده
ومشييه وجريه فهو مخترع له مباشرة وما وجد
سها خارجا عن محل قوته كحركات الحجر والسم
والسيف والرمح والخاتمة في الاصبع ونحو ذلك فهو
مخترع له تولدا اي بواسطة اختراعه حركات في محل
قدرته وتختلفا ثارا التولد عندهم باختلاف قوة
العصب والاعضاء وضعفها انظر شرح المقدمات
فصل ان المذاهب التي ينبغي ان تذكر
في هذا المخرج خمسة مذهب اهل السنة ومذهب
القدرية ومذهب الجبرية ومذهب الفلاسفة
ومذهب الطبيعيين والمرضى منها مذهب واحد
وهو مذهب اهل السنة **فصل** والنازحون
ونحو ذلك اقول من نحو ذلك الثوب يستتر العورة
ويغني الحر والبرد والدوايشي من الداء الى غير
ذلك مما لا يتصور **قوله** كقصته مع ولده اسمعيل
اذا اقول هذا مبني على القول بانه وضع المذبة على
حلقه والاصح الذي عليه المحققون من اهل السنة
انه لم يضعها على حلقه وانما تزل لفظا قبل الوضع
والقصص معلومة في التفسير المتراج في سورة ص
فصل فقد بان لك تضمن المراء بالضمن
التضمن المخوي وهو افهام الكلمة معني اخر من ان
يكون في ذلك المعنى معني الكلمة المطابق او جز معناه
او خارجا عن معناه كالتضمن المنطقي الذي هو
تضمن الكل لجزيه ويطلق التضمن مراد به دلالة
اللفظ على جز مسماه بحيث ان دلالة هذه الكلمة

على المعاني الثلاثة جز من هو لا لوهية قد لالة
الكلمة على الاستغناء والافسار مظانقة وعلى احد
تسميه وعلى سائر العبد مما دخل بحسب الجرس
التزامية قوله وتتبع كلامه بالاستقرار يشهد
له ان بيان ذلك انه صرح بدخول احدى عشرة
من لواجات تحت قوله فهو يوجب له ان
ضمها احد عشر مستحيلا وصرح بالجمرات بقوله
وكذا يؤخذ منه ايضا انه ولا يخفى ان
سائر انبياء اي عيسى من السور الذي هو البقية
ومنه الحديث اخيرا ربا وفارق سائرهن اي
ما فيهن ويحتمل ان يراد بسائر جميع لان سائر
يستعمل بمعنى جميع على الصحيح خلافا لما انكره
وعلى هذا الحمل الثاني فقد دخل في ما صلي الله
عنه سيد دورا اول ومعنى الاسماء بالانبياء
المتدين بوحدهم والصحة ان لا يعرف بعد
فيهم تعالى منهم من اقتضت عليك ومنهم من لم
تقتض على وان كان عدد هم ورد في الحديث
فقد ضعفه بعضهم وصححه بعضهم لكن قال
التهاب الرملي في شرحه على الزيد وقد روى
ان عدد الانبياء مائة الف واربعة وعشرون الفا
ومل مائة الف واربعة وعشرون الفا وثلث
الف وما بالف وحمسة وعشرون الفا
وان عدد المرسلين منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر
وقل واربعة عشر والمذكور منهم في القرآن باسمهم
لاعلام بمائته وعشرون نبيا والست بعضهم
لم يتجسم

لم يتجسم عدد الانبياء الا بالرسالة لعلهم تعالى منهم من
قتضت عليك ومنهم من لم يقتض عليك انتهى
فان عدد اسماهم بعضهم عدد المرسلين
من اسم محمد بالوليد بلا تسمية وحمسة عشر وانما
عدد الانبياء منه ايضا بان ضرب مربع عدد
بالجمل الصغير وهو اربع مائة في المئات والعشرات
من عدد الانبياء المرسلين وحصل الاطاد للملأ
الاربعة والعط فاهم ذلك وقد اطلعت على
رسالة في خصوص ذلك للشيخ عبد المعطى المالكي
وكذلك بعض شراح هذا الكتاب كشيخنا
والملائكة اول الملائكة جمع ملك واصل ذلك
ملك بعلم فحة الميزة الملأ ووجدت
الميزة تحققتا الملائكة الساكنين والدليل
في ذلك غودها في الجمع والجمع يرد الانبياء
اصولها كالتيضية والتصفية والتفصيل ولما
التاني الملائكة قلنا نيت الجمع كما هو عليه
المرحوم في الكتاب والملائكة عدد اخر
اجسام كصيفة نورانية لهم قوة السد والسد
قادر ون على فعال شاقة بل عباد مكرمون لا
يعصون الله ما امرهم ويعلمون ما يؤمرون
مواظبون على الطاعات معصومون من الخالفات
لا يوصفون بكونهم ولا انوثة ولا نكاح ولا
يشربون ولا يتامون مكلفون بالاصول والافعال
والكسب يساويده نسبة الى الله وولده
لسموها على غير ما من الكتب وارتفاعها عنه

او يروى من التماس الملك . . . واليوم
الآخر المراد باليوم الآخر يوم القيامة وهو
مروى المختص في ما لا يشاهي او الى ان يدخل
اهل الجنة الجنة واهل النار النار وسمى بذلك
لان اخر الايام المحدودة وفصل بين يوم القيامة
واليوم الآخر لانه لا يبعد وقبل لانه اخر
ايام الدنيا وما قبله من الدنيا الى اخرها الى الدنيا
ولا يبعد عنه . . . والحوض في حوضه صلى الله
عليه وسلم الذي يعطاه يوم القيامة ماؤه
اسد سا من اللبن واحلى من العسل وابرد
من ماء حافض من الزرجد وريحه اطيب من
ريح مسك وكبرانه من الفضة عذد بخوم
اسماز واية مساوية وعليها خلقاؤه الارسة
وان من اعصر واحدا منهم لم يشفه الاخر وهل
هو مختص بسبب ام لكل نبي حوض المعتمد ان
المختص به اما هو الكون الذي يصب من مائه
في حوضه ولذا امن الله تعالى عليه به في النبوة
بقوله انا اعطيتك الكون وما الحوض بلير
محصاه اذ قد ورد ان لكل نبي حوضا كما رواه
ابن ماذن واخره اس الى الدنيا اسد صحيح
عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان لكل نبي حوضا وهو قائم على حوضه
بيده بمحقة يدعوا اليه من غرقه من امته
الحدث وهل الحوض قبل المبراة ام المبراة
قبل الحوض خلاف والتجيب ان الحوض قبل المبراة
والمقام

والمقام يقتضيه فان الناس يخرجون عظاما من
قبورهم وحكى عن بعض السلف ان الحوض يومئذ
بعد الصراط **قوله** والشفاعة ان الشفاعة
للعهود والمعهود الشفاعة العظمى والافيد
وزدان النبي صلى الله عليه وسلم له خمس شفاعا
ويؤيده ان الشفاعة متى اطلقت والمراد بها
العظمى ويحتمل ان تكون الخمس ليس كل شفاعة
من تلك الشفاعات **قوله** والصراط الى
اختلف في رسمه فقل حرمه ود على من جهم
يرده الاولون والآخرين وقيل شجرة من شجر
اهذاب مالك خازن النار وان الجنة وراه
فيما الناس عليه بحسب اعمالهم فمنها الحاج وهو
من رادت حسناته على سيئاته او استويا او تجاوز
الله عنه ومنهم الساقط وهو من رجحت سيئاته
على حسناته الا ان تجاوز الله عنه فالتساقط
من الموحدين يعذب ما شاء الله ثم يخرج والحاج
من له تبعات وحسنات توازنها او تزيد عليها
فيؤخذ من حسناته ما يعدل تبعاته فيخلص منها
واختلف في القطرة التي بين الجنة والنار التي
يحسون عليها حتى ينشق لبعضهم من بعض ليعلم
بشي من شدة الصراط وهي طرفه الذي على الجنة ومن
انها صراطان وهذا الثاني جزر القرطبي وهل
الصراط قبل الحوض او بعد خلاف ذهب قوم
الى ان الحوض بعد الصراط وذهب اخرون الى
العكس وقيل بهما حوضان احدهما في الموقف قبل

الضراط والاخر داخل الجنة وكل منهما يسمى كوشرا
وفيه نظر لان الكوشر داخل الجنة وما وده يصب
في الحوض ويطلق على الحوض كوشرا لكونه يمد منه
نغاية ما يؤخذ من كلام القرطبي ان الحوض قبل
الضراط فان الناس يردون الموقف عطاشا
فرد المؤمنون الحوض ويتساقط الكفار والنار
بعد ان يقولوا ربنا عطشنا فترفع لهم جهنم
كانها سراج فعال لهم الا نردون لظنونها
ماء فنبساقطون فيها اسمي من الجنة مع نوع
بصرف والمراد باللعن بعض العلماء
لم افعل الى الان على كاشف ماهية الميزان ولا
على جوهره من اي الجواهر هو كما لم اقف على انه
موجود الان او مستوجد لكن في كلام القرطبي
ما يدل على ان احدي كفتيهما من نور والاخرى
من ظلمة وهي لوزن الاعمال ووزن الاعمال انما
تكون بعد الحساب وحكمة الورد كما قاله القرطبي
لجرا فيمنع ان يكون بعد المحاسبة فان المحاسبة
لتقدير الاعمال والوزن لاظهار مقاديرها
ليكون الجزاء بحسبها وهل الميزان واحد كما يدل
عليه قوله تعالى والسمارفعها ووضع الميزان
او متعدد كما يدل عليه قوله تعالى ونضع الموازين
القسط وقوله تعالى فاما من ثقلت موازينه
فهو في عيشة راضية واما من خفت موازينه
فامه هاوية خلاف والذي عليه الاكثر ان
انه واحد له لسان وكفتان وقدر عنه بلفظ

الحج

الحج فحينما انتهى غاوى مع بعض تصرف قوله واستحالة
فعل المنهيات ان عطف على استحالة الكذب فهو
من باب عطف العام على الخاص فلا يحتاج لكسرة
ويحوز رفع استحالة الكذب عطفيا على وجوب
وجرة عطفيا على صدق وحقيقة فيحوز رفع وجرة
استحالة فعل المنهيات فالاستحالة العامة تابعة
للاستحالة الخاصة مرفعا وجرا وغير ذلك
يشمل برهان الامانة والتبليغ مقالان ضد
كل منهما فعل منهي عنه **قوله** من عقائد
الامان ان العقائد جمع عقيدة والعقيدة مأخوذة
من العقد الذي هو الشد والربط والتزوم
ولا شك ان هذه عقائد شديدة مرتبطة بعضها
ببعض والمراد بالعقائد معروفة اقسام الحكم
العقلية الثلاثة التي هي معرفة ما يجب في حق الله
تعالى ورسوله وما يستحيل وما يجوز وانما اضاف
العقائد مراد اياها معرفة هذه الاقسام الثلاثة
الى الايمان لان معرفة هذه الثلاثة في حوائج
ورسوله هي نفس الايمان على مدعي الاشعري
فمن لم يعرفها فليس بمؤمن او لانها ملزمة
للايمان والاعمال لا مرفعة فكون الايمان
حادث النفس السابع لتلك المعرفة فقدم
الثلاثة في بعضها على مدعي العاصي اني بكر
الباقلا في فليز من معرفة هذه الثلاثة لا
ومن ثمة تنبى الايمان ويلزم على ذلك ان تكون
الاضافة سائبة عند الاشعري ومن اضافة

المنزوم الى اللانزوم عبد العاصي وقال امام الحرم
 وجماعة معرفة هذه الثلاثة هي نفس العقل
 لم يعرف هذه الثلاثة في حقها فكبره
 بعادل يدل ان الانسان اذا اوصي بشك ما له
 للعقل فلا يعرف الا لمن عرف هذه الاقسام
 الثلاثة واما من لا يعرفها فلا يعرف له ولا
 يستحق شيئا انتهى من شرح الجامع في قوله لا اله الا الله
 اي عجز الكلمة دال على ثبوت اسناد الرسالة
 لمحمد بن عبد الله عليه وسلم وليس دال على
 سب اسناد الا لله عليه وسلم كما اثبتتها النصارى
 لعيسى عليه السلام بدليل قوله تعالى انت قلت
 للناس اتخذوني وامى الهين من دوزن الله قال
 سبحانه الآية وقد سأل صاحب بن عباد
 القاضي عبد الجبار عن قوله تعالى واذا قال
 الله يا عيسى ابن مريم انت قلت للناس اتخذ
 وقال هل في النصارى من يقول ان مريم اله
 فقال هذا على سبيل الزام لانه يلزمهم بمعنى
 فوهم في عيسى ان يقولوا في مريم الهى مما لوى
 ولعلها احوال اول احوال ما لم يجزم بهذا الاحتمال
 ان يكون لله علمه اخرى لم تظهر له اولاً لانه امر
 مستبعد لا لعلة وعدم جزمه قدس سره حسن
 ادب منه اذ الجزم بما لم يقتر عليه دليل شرعي
 مما شرع على سر غيبه تعالى قد قيل العلامة
 السنوسى رضي الله عنه عن وجه ترك التثنية
 في قوله ولعلها فاجاب رضي الله تعالى عنه ذلك

التمه

الضمير عائد على مجموع الكلمتين بتاويل الكلمة بزياد
 تسمية الكل باسم جزيه وانما ثنى فيما سبق لانه في
 مقام تفصيل ما يندرج تحت كل كلمة وافرد هتاي
 بالتاويل المذكور للتثنية على ارتباط احد الكلمتين
 بالآخرى في ترجمة الايمان وانه لا يحصل الا بمجموعهما
 ولا تنفع بالامان حداً مادور الاخرى فصارتا
 في شريطة حصول الايمان بهما كاللغة الواحدة
 قال وبالجمله فقد عثرنا في كاي مقام بما يناسبه انتهى
 وقال العلامة القمي لا شك انه تاديب ربي
 عنه لعدم جزمه بمراد الشارع عليه السلام
 والسلام لان كل كلمة من كلامه صلى الله عليه وآله
 بحر لا ساحل له لانه حصص بجوامع الكلم ولذلك
 قال ولعلها اي على ما اظهره الله تعالى له اي
 لما كانت هذه الكلمة مختصرة مشتملة على ما ذكرنا
 من العقائد جعلها الشرع المجازى وهو محتمل
 صلى الله عليه وسلم واما الحقيقة في قول المتولي
 جل وعلا ترجمته اي علامة دالة على ما في القلب
 من الاسلام اي من الايمان لان الاسلام محمله
 اللسان ظاهره والايمان محمله القلب باطنه
 وانما اطلقه عليه مجازاً بناء على انهما متباينان
 واما اهل انهما مترادفان فلا كلام فيه والايمان
 على القول بالتباين اخص من الاسلام انتهى
 على ما في القلب اي القلب مشترك بين معاني
 فيطاق تسرعاً على السجدة القنوبرية المحروقة
 الشكل وعبارة علماء التشرح القلب مخروط صور

ما عده في وسط القدر الى الجانب الايسر
 احمرهما في من لحم وليف وغشا صلبا شهي
 وبطلن على الفعل ومنه قوله تعالى ان في ذلك
 لذكر لمن كان له قلب احيى او ميت وسرادوه الخان
 ولسان الخلد وقوله تعالى انهم فلون يعقلون
 وبطلن على الروح والنعس في القولين رادهما
 والمراد به هنا الروح وسمى القلب قلبا لتقلبه
 وقيل لتقلبه بين الزوج والجسم ويقال على اربعة
 انواع قلب مشروح وقلب مغشوش وقلب مجروح
 وقلب مطروح اما القلب المشروح فهو قلب
 المؤمن لقوله تعالى فمن شرح الله صدره للاسلام
 فهو على نور من ربه وقوله تعالى فمن يشأ الله ان يمتد
 بشرح صدره للاسلام والصدرة في الايتين
 كناية عن القلب والاسلام هو الايمان والايان
 محلة القلب في القلب المذكور فهو قلب الكافر
 لانه مدح علاف سيف اللعنة وقالوا فلو بنا
 علف بل لعنه الله كفرة فقلنا لا ما موسون
 القلب المجروح فهو قلب المنافق المطروح
 عليه بظالم الكفر مجروح يستعمل بعد عرض
 الايمان ذلك لانهم اسوا من كفرة قطع على قلوبهم
 فهم لا يعقلون القلب المطروح فهو قلب
 المرء لا مد مطروح في بحر الحسرة والخسران
 ولا يرتدوا على دناركم فسلطوا سربا مني شيعي
 من الاسلام كما قولنا ما عثرنا بالاسلام
 دون الايمان الذي هو من مغلطات القلب

بنا على نزال فيهما كما مر وسباق ما يوضحه اشد اوضح
 وظاهره ان النطق شرط لا شرط هو
 احد قولين في المسألة وعبارة شرح الزبده
 والمؤامرة هل النطق بالسبب دين من الدين
 عليه شرط لاجرا الاحكام على المؤمنين في الدنيا
 من الصلاة والصوم والمناجاة والتواضع
 فيكون غير داخل في سمي الايمان او بغيره
 منه فيكون داخل في سمي الايمان او بغيره
 المحققين الى اولهما وعليه فمن صدق بقلبه ولم يقر
 بلسانه لا لعذر ولا لاياء بل اتفق له ذلك
 فهو مؤمن عند الله غير مؤمن شرعا وكان ايمانه
 كايان اهل الكتاب فان عندهم التصديق دون
 الاقرار يعرفونه كما يعرفون اباهم ومن اقر بلسانه
 ولم يصدق بقلبه فهو مؤمن شرعا غير مؤمن عند
 الله وكان ايمانه كايان المنافقين اذا جال المناقصة
 قالوا شهدنا رسول الله الاية اما المعذور فمؤمن
 في الدارين واما الآتي فكافر في الدارين وهذا
 القول وفق باللغة والعرف وذهب كثير من العلماء
 الى ثابتهما والزعم الاول بان من صدق بقلبه
 فاخترته المشية قبل الشاع وقت الاقرار بلسانه
 يكون كافرا وهو خلاف الاجماع على ما نقله الامام
 الرازي وغيره لكن يعارض دعوى الاجماع قول صاحب
 الشفا الصريح انه مؤمن مستوجب الجنة حيث
 اثبت فيه خلافا وخرجه بالقادر على النطق العاشر
 بحرس وسكته او احذر مسة قال يمكن من النطق

فان اتمامه صحيح لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا
وسعه ما وقوله صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر
فانوا منه ما استطعتم فثبت لك هذا معنى قوله
وظاهره ان النطق بشرط لا شطر لجعله ياها رحمة
تأمر بها في القلب من الايمان ولو كانت شطر الكاذب
ما حصل في القلب بعض الايمان وخبرته منه وما
حصل في الشان كذلك فيكون الايمان مجموعها
وقد ورد في العلامة الشان في قوله
كيف جعل الاسلام من اعمال القلب مع انه من اعمال
الخارج الظاهرة اخذ من تفسير قوله عليه السلام
الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله الحديث
ان يقال ليس المراد بالاسلام في كلام الشيخ الاسلام
الشرعي المذكور في الحديث بل المراد به الاسلام
النفوي الذي هو الان تسلام والانقياد والامر
بالقلب بالمثل او امر الله واجتناب نواهيه
فعلى العاقل انما اتى بعل المتخلفة بالوجوب
تخصضا منه وحشا على الاكثر من ذكرها دون
وجوبها لان الاكثر من ذكرها مستحب ولم
تجث الامرة في العمر وما زاد على ذلك فهو سنة
انتهى فيجوز **قوله** ما لا بد حل تحت حصر
المراد ما لا يحيط به علم وهذا حق بالنسبة لعلمنا
واقابا بالنسبة لعلم الله تعالى فبدخل لانه تعالى
احاط بشي علمنا واحسننا اي من حسننا
لا من نحبه ومهدا اجاب المصنف حين قيل عن
ذلك **قوله** ما طيقين بكلمتي الشهادة عالمين

ها

لها الحرفه اساره الى الدخول في الحديثين المعنويين
عند المحمدين فاشار بنا طيقين ليدخل في قوله
صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه من الدنيا
لا اله الا الله دخل الجنة واشار بعالمين ليدخل
في قوله صلى الله عليه وسلم من مات وهو يعلم
ان لا اله الا الله دخل الجنة او ان الاول في حق
من يستطيع السطق والثاني في حق من لا يستطيع
كلما ذكرنا الذكر والذكرون وغفل عن ذكره
الغافل **قوله** احقوا الحجاب لله تعالى وصمير
الغيبه للنبي صلى الله عليه وسلم ثم الذكر وتركه
المكتفي عنه بالغفلة كل منهما يتعلق بالله وبالنبي
صلى الله عليه وسلم فالافسار اربعة ذكر ذكر الله
اكثر من ذكر محمد لدليل وان من شي لا سمي محمد
والغفلة عن ذكر محمد اكثر من ذكره **قوله** عن ذكره
تعالى بدليل المشاهدة ولما كان ذكر الله اكثر
من ذكر محمد والغفلة عن ذكر محمد اكثر من
الغفلة عن ذكر الله ابدأ الصلاة بالاكبر من
ذكر الله والغفلة عن ذكر محمد
فما الحكمه في ذكر الغافل دون التاك مع
استاكت اعمر واكثر افراد من الغافل
انما خص الغافل بالذكر لكثرة وروده في الكتاب
والسنة وكلام العرب دون الساكت ولان
الغافل انما يذكر للذكر والساكت المدح الذين
كذبوا ما سبوا واعهات مدح اي ما سبوا
عن الحق منهم من كان في الدواب مشغول بالشهوات

صمير

وكثيرا ما يطلق اسم الغافلين في الكتاب والسنة على
هذا المعنى **فان قلت** يحتمل عود الضمير من
على الله تعالى لانه الذي يوصف بكثرة الذكر
والغفلة عنه ويكون من باب الالتفات من الخطأ
الى الغيبة **قلت** لا يحسن ذلك وان كان محتملا
لان هذا المعام لا يصلح ان يكون معام الغفلة
فما يظهر **فان قلت** ما معنى تأييد الصلاة
على النبي بما ذكرنا مع ان الصلاة الصادقة
من المصنف صلاة واحدة وهي غير موبدة
المراد تأييد ثمرة الصلاة التي هي الرحمة انتهى
من جاشية الازهرية للشنوائى مع تصرف
فيها الاتصاف بالزهد اخذ قال
في لاجياء الزهد ينقسم الى فرض وهو الزهد
في الحرام والى نفل وهو الزهد في الحلال ومن
بعضهم ان الزهد لا يكون الا في الحلال انتهى
قال ابن المنلقن والزهد في الشهوات
الظاهرة وجوبه لانه قد يقع في الحرام واجتناب
واجب وسيلة الواجب واجبة انتهى
فتح الباري **وقيل** قصر الامل حقيقة الزهد
وليس كذلك بل هو سبب لانه من قصر امله
زهد ويقابل قصر الامل طول الامل وله
لوازم وفروع تتولد عنه منها الكسل
عن الطاعة والتسوية بالتوبة والرجعة
في الدنيا والرجعة عن الآخرة والنسوة في
القلب لان رفته وصفاته انما يكونان بتذكر

الموت

الموت والفقر واهواله واهوال يوم القيامة
والثواب والعقاب فطال عليهم الامل فقصت
قلوبهم وكثر منهم فاسقون وقيل من قصته
قلوبهم وسور قلبه لانه اذا اسعصر حاله
الموت وتخصص اجتهده في الطاعة ورضى بالقليل
وقالت ابن الجوزي الامل مذ يوم الالفة
اذ لو املهم لما صنفوا ولا الفواذ في الامل
سريظن لانه لو لا الامل ما يفتن احد
بعبث ولا طابت نفسه ان يشغ في عمل من
اعمال الدنيا وانما المذموم الاشرس فيه
وعدم الاستعداد لامر الآخرة فمن سلم من
ذلك لم يكلف بار الله وقور دينه ذم
اشرس الامل حديث ان سر رفعة
اربعة من السفا حنود العين وسوء البص
وطول الامل والحرص على الدنيا اخرج البزار
انتهى **قوله** ومنها التوكل **قوله** التوكل
التوكل اصله التوكل وهو لا يجاد والاعتماد
يقال وكلت امرى الى فلان اي الجأته اليه
واعتمدت فيه عليه وكل فلان فلانا استغنا
امره ثقة بكفايته والمراد بالتوكل هنا اعتقاد
ما دلت عليه هذه الآية وهي قوله تعالى وما
من دابة في الارض الا على الله رزقها وليس
المراد به الاعتماد على ما ياتي من المخلوقين
وتترك التسبب لان ذلك يجترأ الى ضد ما يراه
من التوكل **وقد سئل** احمد عن رجل جلس في بيته

اولى المسجد وقال لا اعمل شيئا حتى ياتي بي رزقي
 فقال هذا رجل جهل العلم فقد قال النبي صلى الله
 عليه وسلم ان الله جعل رزقي تحت ظل ربي وقال
 لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير
 تغدو وخامسا وتروح بطائفا فذكر انها تغدو وتروح
 في طلب الرزق ثم قال وكان الصحابة ينجرون
 ويعلمون في تحيلهم والقذوة بهم متأكدة انتهى
 من فتحة الباري وقالت ابو القاسم القشيري
 التوكل بحلة القلب واما الحركة الظاهرة فلا تناف
 اذا تحقق ان الكل من قبل الله تعالى فان تيسر شي
 فبتيسيره وان تعسر شي فبتعديره ومن الادلة
 على مشروعية الاكتساب حديث ابي هريرة
 يرفعه افضل ما اكل الرجل من كسبه وكان داود
 عليه السلام ياكل من كسبه كما قال تعالى وعلماؤه
 صنعة لبوسكم ليحصنكم من بأسكم فهل انتم شاكرون
 واما قول القائل كيف نطلب ما لا نعرف مكانه
 فجاوبه ان يفعل الكسب المأمور به ويتوكل على
 الله فيما يخرج ويبرز عن قدرته تعالى مثلا يشق
 الارض ويندثر الحب ويتوكل على الله في اتيائه
 وانزال الغيث عليه ويحصل السلعة وينقلها
 ويتوكل على الله تعالى في القاء الرغبة في قلب
 من يطلبها منه بكل ربحا كان التكتب واجبا
 لقادر على الكسب يحتاج عياله الى النفقة
 فمن ترك ذلك كان عاصيا انتهى من فتحة الباري
قوله فلا يعترض على الاحكام بلواحا قول
 دليل

دليل عدم الاعتراض بلوما ورد في الحديث الشريف
 المؤمن القوي خير واحب الى الله تعالى من المؤمن
 الضعيف وفي كل خير احرص على ما ينفعك ولا تعجز
 فان عليك امر فقل قد رآه الله وما شاء الله فعل
 واياك واللو فان اللو يفتح عمل الشيطان
 انتهى من فتحة الباري قالت العلامة سيدي
 عبد العزيز الديري في كتابه المستفي بالروضة
 الاثنية في بيان الشريعة والحقيقة امراد
 بالمؤمن القوي المكتسب واراد بالمؤمن الضعيف
 العاجز عن الكسب فان المكتسب مستغني
 عن الناس والمستغني قوي والعاجز عن الكسب
 محتاج والمحتاج ضعيف واراد بقوله احرص
 على ما ينفعك ولا تعجز اكتسب ولا تكسل
 فان قائل الامر مع الاجتهاد فارجع الى الحقيقة
 وقل كذا قد رآه الله وهكذا ينبغي ان يصنع في امور
 الدنيا يسعي فيها على العوايد امتثال الامر
 وهو باطنه معتد على التقدير والحكم فان
 اعطى شكر وان منع سلم وصبر وفي الصحيح عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال يحتاج
 ادم وموسى فقال موسى انتاهم ابوا البشر خلقك
 الله بيده واسجد لك ملائكته واسكنك جنه
 فاعطيت الناس واخرجتهم من الجنة فقال ادم
 انت موسى الذي اضطفاك الله برسالة وبكلامه
 تلومني على ما قد رآه في قل خلق فجاء ادم موسى
 اي عليه **قوله** ان موسى كان عليه السلام

الامر قاحته هو بالحقيقة ونفوذ الحكم فان كان
هذا الاحتجاج مقبولا فلا يلزم يقتل من المشركين
في قولهم لو شاء الله ما اشركنا ومن الجحلا في قولهم
انطعم من لو يشاء الله اطعمه مع انه احتجاج
بالحقيقة ونفوذ الحكم وهو لا تغار فيه في الشريعة
فالجواب ان الاحتجاج بالحكم مع مخالفته
الامر والاصرار على المعصية لا يقبل فاذا دعي
الكافر الى الايمان والعاصي الى الطاعة فقال
لا حيلة لي ولا قوة الا بمشيئة الله تعالى فان هذا
احتجاج لا يقبل شرعا وقد قال بعض العلماء
في قوله تعالى خذوا حذركم من المشركين لو شاء الله ما
اشركنا هذا كلام حق ارادوا به باطلا فلا يقبل
منهم لانهم لم يقولوه توحيدا ولا تسليما وانما
قالوه رد للامر واصرارا على المخالفة وادمر
عليه السلام قال ذلك تأييدا من ذنبه راجعا
الى ربه ناديا على ما سلك فاحتججه بالحكم
مقبول وذلك كعاص تاب من ذنبه ثم عثر فانتش
بذنبه بعد توبته ورجوعه الى حالة الصلاح
فاحتج بالحكم والقضا والقدر فان ذلك مقبول
شرعا بعد الخروج من المعصية لاحالة التلبس بها
كقول المشركين لو شاء الله ما اشركنا حال تلبسهم
بالشرك واحتج في الحديث بفتح اوله وتشديد
اخره واصله يحتاج فقيلا يحتمل انه يحتمل في
العلماء في زمن هذا الاحتجاج فقيلا يحتمل انه في
زمن موسى وارسل الله له ما دم معجزة له وكلمته
او كشف



او كشف له عن قبره فتحدثا واراها الله روحه
كما ارى النبي صلى الله عليه وسلم ارواح الانبياء
ليلة المعراج واراها الله آياته منامًا ورؤيا
الانبياء وحى ولو كان يقع في بعضها ما يقبل التغير
كما في قصة الذبيحة وكان ذلك بعد وفاة موسى
فالتقي في البرزخ اول ما مات موسى فالتقت
ارواحهما في السما وبذلك جزم ابن عبد البر
والقاسبي ووقع في حديث عمر لما قال موسى ان
ادم قال له من كنت قال انا موسى او ان ذلك
لم يقع في الدنيا وانما يقع في الآخرة والتعبير
عنه في الحديث بلفظ الماضي لتحقيق وقوعه وذكر
ابن الجوزي ان احتقال التقابلهما في البرزخ واحتمال
ان يكون ذلك في غيره ضرب مثل والمعنى انهما
لواجمعا لئلا لا ذلك وخض موسى بالذكر لكونه
اول مني بعث بالتكاليف الشديدة قال هذا
وان احتل لكن الاول اولى قال وهذا مما يجب
الايمان به لثبوته في خبر الصادق وان لم يظن
على كيفية الحال وليس باولى مما يجب علينا الايمان
به وان لم نوقف على حقيقة معناه كعذاب القبر
ونعيمه وحيث ضاقت الخيلة كشف المشكلات
لم يسق الا التسليم وقال ابن عبد البر مثل هذا
عندي يجب فيه التسليم ولا يوقف فيه على التحقيق
لاننا نؤمن من جنس هذا العلم الا قليلا انتهى
فتح الباري **قوله** واراد بالجباب والله اعلم
الكرامات لحوال الكرامات للاوليا كالمعجزات

7-10
للانبياء واوليا الله تعالى هم العارفون بالله
حسب الامكان المواظبون على الطاعات المجتنبون
للمعاصي المعرضون عن الافلاك في اللذات
والشهوات كراماتهم ثابتة متقاوثة كنفائهم
معجزات الانبياء حتى قال بعضهم ما جاز ان يكون
معجزة لنبى كقلب العصي قنابا وحيته واحياء
الموتى ونحو ذلك جاز ان يكون كرامة لولى ولا
فارق بينهما الا بالتحدى وعدمه وهذا هو الصحيح
خلافا لمن قال بقتل بعض الائمة ما روى معجزة
لنبى لا يجوز تقدير وقوعه كرامة لولى انتهي
ملخصا من شرح التزبد للشهاب الرمدى **وهذا**
اخر ما قيدناه مع كدورة الخواطر والافاق
وعدم صغائر الامرات نساله سبحانه ونقائ
ان يسدد اقوالنا التي سدادها اقرب لنا وان
يصلح افعالنا التي هي اقرب لنا وان يحفظ علينا عقولنا
وعقائنا من طوارق الشبهة والشكوك وان
يكفينا صولة الشيطان والسلطان وان يثبتنا
على صريح الايمان وينمينا على صريح الايمان بحمد الله
وكان الفراغ من تحريرها وتحريرها في طمس عشر

- محرم الحرام من شهر ربيع الثاني
- وثلاثين ومائة والف من الهجرة
- من لمة العز والشرف وصلى الله
- على سيدنا محمد وعلى
- آله وصحبه
- وسلم

